

Amman - Jordan

تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني (2011-2015)

The Impact of Syrian - Refugees on the Jordanian Economy (2011-2015)

إعداد

راشد أحمد قبلان الشهوان

إشراف الدكتور عمر حمدان الحضرمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2018

التفويض

أنا راشد أحمد قبلان الشهوان أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: راشد أحمد قبلان الشهوان

التاريخ: 29 /1/ 2018

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة في جامعة الشرق الأوسط - عمان وعنوانها " تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني (2011-2015)" وأجيزت بتاريخ 29 /1/ 2018

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	جهة العمل	الصفة	الاسم
	جامعة الشرق الأوسط	مشرفأ ورئيسأ	أ. د عمر حمدان الحضرمي
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً داخلياً	د. ريما لطفي أبو حميدان
	جامعة اليرموك	عضواً خارجياً	د. خالد عيسى العدوان

شكر وتقدير

ومن لايشكر الناس لايشكر الله،،،

أتوجه بالشكر الى جامعة الشرق الأوسط

وأخص بالذكر مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي الذي كان لملاحظاته القيمة ومتابعاته الحثيثة معي الأثر الكبير في رصانة هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة وهم

الدكتورة ريما لطفي أبو حميدان

والممتحن الخارجي الدكتور خالد عيسى العدوان

والذين تكبدوا عناء وجهد في الحضور إلى المناقشة فلهم منى كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب في جامعة الشرق الأوسط الذين استفدت من علمهم.

الإهداء

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) صدق الله العظيم (المجادلة اية 11) .

اليكَ يا مثلي الاعلى .. اليكَ يا من احمل اسمه وافتخر به .. اليكَ يامن غمرتني بعطفك وحنانك وزرعت بنفسى حب الخير .. اليكَ اهدي حبى وقلمى .. وجهدي وعمري ... والدي العزيز.

اليكِ يامنبع الامل الصافي الحنون .. والامل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس والقمر .. اليكِ يامنبع الامل الصافي الحبيبه .. وازكى تحياتى .. والدتى الحبيبه .

اليكِ يا رفيقة دربي .. يا من سرتِ معي نحو الحلم .. خطوة بخطوة .. بذرناه معاً .. وحصدناه معاً .. وسنبقى معاً بإذن الله .. زوجتى الغاليه .

اليكم يا شموعاً انارت دربي .. يا من تذوقت معكم اجمل اللحظات .. اليكم يا سندي وقوتي بعد الله .. الخوتى الاعزاء .

اليكِ يا من ارى التفاؤل بعينيها والسعادة في ضحكتها .. يا صاحبة القلب الطاهر الرقيق .. اختي الله المنافق المنا

اليكم يا سر سعادتي .. ومهجتا قلبي وفرح الحياة ونورها .. احمد و ماس .

الباحث

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
Í	العنوان
ب	التفويض
č	قرار لجنة المناقشة
7	شكر وتقدير
_&	الإهداء
و	قائمة المحتويات
7	قائمة الجداول
ط	الملخص اللغة العربية
ي	الملخص باللغة الانجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	أهمية الدراسة
5	فرضية الدراسة
5	مصطلحات الدراسة
7	حدود الدراسة
7	الأدب النظري و الدراسات السابقة
7	أولاً: الأدب النظري
11	ثانياً: الدراسات السابقة
16	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
16	منهجية الدراسة
18	الفصل الثاني؛ الأذمة السورية – اللاحنون السوريون

المبحث الأول: الازمة السورية والموقف الأردني من الأزمة	20
المبحث الثاني: واقع أزمة اللاجئين السوريين في الأردن	33
الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على الأردن	46
المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الاردني	48
المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية للجوء السوري على الاقتصاد الأردني	54
المبحث الثالث: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على قطاع التعليم والصحة والطاقة	65
والمياه	
المبحث الرابع: تداعيات مشكلة اللاجئين على قطاع العمل والأمن في الأردن	76
الخاتمة	89
النتائج	90
التوصيات	91
قائمة المصادر والمراجع	93

قائمة الجداول

رقم الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل- رقم الجدول
35	نسب اللاجئين السوريين في محافظات الأردن حسب تعداد	(1-2)
	(%)(2014)	
36	نسب اللاجئين السوريين في محافظات الأردن حسب تعداد	(2-2)
	(%) (2015)	
37	نسب اللاجئين السوريين في محافظات الأردن للعام (2015)	(3-2)
	(بالألف)	
56	إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (2010-2015)	(1-3)
58	حجم الصادرات والواردات في الأردن للفترة (2010-2015)	(2-3)
59	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري خلال الفترة	(3-3)
	2015-2010	
61	إجمالي النفقات والإيرادات العامة في الأردن للفترة (2004-	(4-3)
	(2015	
63	حجم الضرائب في الأردن للفترة (2010-2015)	(5-3)

تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني (2011-2015)

إعداد راشد أحمد قبلان الشهوان إشراف الأستاذ الدكتور عمر حمدان الحضرمي الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان واقع مشكلة اللاجئين السوريين في الأردن منذ عام 2011 وحتى عام 2015، وبيان وتحليل تداعيات مشكلة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، وسعت للتثبت من صحة الفرضية التي مفادها أن "هنالك علاقة ارتباطية بين موجات اللاجئين من دول إلى أخرى وبين التحولات والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدان اللجوء". واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي في تحقيق اهدافها.

ألقت أزمة اللاجئين السوريين بظلالها على الأردن وبأعداد هائلة تفوق كل امكانياته، إذ أثرت سلباً على الأمن الوطني الأردني وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، مما شكّل ضغطاً على البنية التحتية، بالإضافة إلى اضطرار الأردن نشر المزيد من القوات المسلحة الأردنية على الحدود الشمالية لضبطها. وتوصي الدراسة بضبط عمليات الدخول والتعامل مع اللاجئين من قبل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الرسمية على أن تكون بإشراف الحكومة الأردنية، وضرورة تتشيط السياسة الخارجية للأردنية للضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه هذه القضية الانسانية والدولية وتقديم المساعدات الكافية لدعم الأردن.

الكلمات المفتاحية: تأثير، اللجوء السوري، الاقتصاد الأردني.

The impact of Syrian - Refugees on the Jordanian Economy (2011-2015)

Rashed Ahmed Qablan Al Shahwan

supervision

Dr.Omar H. Al Hadrami, Prof

ABSTRACT

The study aimed to clarify the reality of the problem of the Syrian asylum in Jordan from 2011 to 2015, and to analyze the repercussions of

the Syrian asylum on the Jordanian economy. It sought to validate the

premise that "there is a correlative relationship between the waves of

refugees from one country to another and between the transformations and

economic, political and social challenges in countries of asylum." The

study used the descriptive analytical method and the case study

methodology in achieving its objectives.

The Syrian asylum crisis has over shadowed Jordan in huge numbers

and exceeded all its potential. It has negatively impacted Jordan's national

security and in all political, security, economic and social fields. This has

put pressure on the infrastructure, in addition to forcing Jordan to deploy

more Jordanian armed forces on the northern border. The study

recommends regulating the entry and handling of refugees by charities and

non-governmental organizations through the Jordanian government and the

necessity of activating Jordan's foreign policy to pressure the international

community to shoulder its responsibilities to this humanitarian and

international issue and to provide adequate assistance to Jordan.

Keywords: influence, Syrian asylum, Jordanian economy.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

شهد الوطن العربي منذ عام (2011)العديد من الانتفاضات والاضطرابات الشعبية التي الدت إلى نشوب صراعات مسلحة، وبشكل خاص في كل من العراق وليبيا واليمن وسوريا، مماأدبإلى استحالة العيش الآمن في هذه الدول، الأمر الذي دفع مواطنيها إلى البحث عن مكان آمن يأويهم ويخلصهم من خطر القتل والتدمير والجوع وبالنظر إلى ما يتمتع به الأردن من استقرار أمني وسياسي، ولأنه قريب من موقع الأحداث، وأن اللجوء إليه لا يكلف أعباء مالية كبيرة ولا يشكل خطورة الغرق أو الموت، وأن الدول الغربية على الرغم من تمتعها باستقرار وأمن واقتصاد متطور، فقد أغلقت حدودها بوجه اللاجئين السوريين، مما عرض الغالبية منهم إلى الموت جوعاً، أو غرقاً دون الاكتراث بالعوامل الإنسانية التي تدعي بها تلك الدول. ونتيجة لسياسة الأردن القومية فقد كان محط أنظار موجات اللجوء الإنساني لجميع دول الإقليم التي تعاني من الاضطرابات السياسية والأمنية، وبشكل خاص موجات اللجوء السوري التي شكلت منعطفاً كبيراًأثر على الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي الأردني.

تأثرت سوريا كغيرها من الدول العربية بما يسمى الربيع العربي وقد اندلعت الثورة السورية في آذار من عام (2011) في جنوب سوريا وبالتحديد محافظة درعا قرب الحدود الأردنية، وتطور الصراع وأصبح أكثر تعقيداً. فقد أفرزت الأزمة تداعيات كثيرة على البيئة الاستراتيجيةإضافة إلى الكثير من المتغيرات على الصعيد المحلى والإقليمي والدولي. ففي الداخل السوري اشتدت العمليات

العسكرية ضراوة وانعكس تأثيرها على المجتمع السوري من نزوح ولجوء وتشرد، اضافة إلى انعكاساتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد انعكست تأثيراتهاعلى مستوى الإقليم والعالم وخاصة دول الجوار ومنها الأردن، حيث نزح أعداد كبيرة من الشعب السوري إلى دول الجوار كان من البديهي أن تلقي أزمة اللاجئين السوريين بظلالها على الأردن في ضوء تدفق أعداد كبيرة من لاجئي سوريا على البلاد، الأمر الذي ضاق معه الأردن ذرعاً بهؤلاء اللاجئين بعد أن أصبحوا يشكلون تحديات كبيرة على الأمن الوطني الأردني بأبعاده السياسية، والاقتصادية، والأمنية والاجتماعية كافه، والذي يعاني أصلاً من أزمة مالية حادة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد اللاجئين السوريين وصل إلى (1,377,591) حتى تاريخ 2017/3/22، منهم (139,920)داخل المخيمات الرئيسة الثلاث (الزعتري،الأزرق، الإماراتي الأردني) والباقي توزعوا على المدن والقرى المختلفة في المملكة، وأن اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين (2017).

مشكلة الدراسة:

تقوم مشكلة الدراسة على أن الاقتصاد الأردني يفتقرإلى الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها بعض الدول المجاورة، وتشكل الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين عبئاً اقتصادياً على الدولة والمواطن الأردني، مما يؤثر على مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة له. فمقدرات الأردن الاقتصادية لا تمكّنه من أن يقدم للاجئين، بهذه الأعداد، المساعدات الكافية. كما أن المانحين للمساعدات الإنسانية لم يوفوا بعهودهم لأسباب متعددة. وأن ما تقدمه الأمم المتحدة من المساعدات كانت ولا زالت متواضعة، وأن اللجوء السوري إلى الأردن بعد عام (2011) قد أغرق السوق الأردني بالعمالة، لكونها عمالة حرفية تعمل بأقل الأثمان وقادرة على الولوج في جميع مفاصل

العمل المختلفة مهما كانت طبيعتها، مما أثر على العمالة الأردنية بشكل كبير، وأدى إلى ازدياد نسبة البطالة بين الأردنيين. ونتج عن ذلك زيادة التذمر بين المواطنين الأردنيين من الوجود السوري وشعورهم بأنهم (أي السوريين) أصبحوا عبئاً عليهم من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع ازدياد ظاهرة العنف الاجتماعي، وازدياد نسبة الجريمة وتغشي ظاهرة المخدرات. يضاف إلى ذلك الأخطار الخارجية التي تحدق بالأردن والمتمثلة بخطر الإرهاب وتنفيذ بعض العمليات الإرهابية على الأراضي الأردنية واستغلل اللاجئين السوريين من قبل التنظيمات الإرهابية، وهذا ما أثر كثيراً على الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما طبيعة الأزمة السورية وما الموقف الأردني من الأزمة ؟
- ما واقع مشكلة اللاجئين السوريين في الاردن منذ 2011 وحتى عام 2015؟.
- ما تداعيات مشكلة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2011- 2015)؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها ما يلى:

- التعريف بالأزمة السورية والموقف الأردني من الأزمة.
 - بيان واقع أزمة اللاجئين السوريين في الأردن.
- تحليل الآثار الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على الأردن.

أهمية الدراسة:

تنطوي أهمية هذه الدراسة على أهمية علمية وعملية:

- الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية للبحث فيما يمكن ان يفيد المهتمين والمختصين والباحثين وصانعي القرار في الأردن في المجال السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال تسليط الضوء على طبيعة إدارة أزمة اللاجئين السوريين في الأردن، وتأثيرهم على الاقتصاد الوطني الاردني من النواحي المرتبطة بالبنية التحتية والدخل القومي والطاقة والتعليم والبطالة وغيرها من النواحي.
- الأهمية العملية: يسعى الباحث إلى أن يسهم في توفير دراسة منهجية تتعلق بمشكلة اللاجئين السوريين في الأردن وتأثيرهم على الاقتصاد الوطني والذي يعاني من مشاكل اقتصادية حقيقية ترتبط بضعف موارد الدولة والاعتماد على المساعدات الخارجية وارتفاع نسب المديونية الخارجية. وتوفير معلومات موضوعية لمتخذي القرار في الأردن في المجال السياسي والإقتصادي حول موضوع اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: "هنالك علاقة ارتباطية بين موجات اللاجئين من دول إلى أخرى وبين التحولات والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدان اللجوء".

مصطلحات الدراسة:

هنالك العديد من المصطلحات والمفاهيم الرئيسية والمهمة التي تتطلب تعريفها خدمة الأهداف الدراسة، وهذه المصطلحات تتمثل بما يلي:

اللاجئ:

لغة: مشتق من لجأ، يقال: لجأ إلى الشيء أو المكان، ويقال: لجأت إلى فلان: أي استندت إليه واعتضدت به (أبو الفضل، 2003: 751).

اصطلاحاً: هو كل شخص هجر موطنه الأصلي، أو أبعد عنه بوسائل التخويف، فلجأ إلى إقليم دولة أخرى، طلباً للحماية،أو بسبب حرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي (غانم، 1964 :124).

إجرائياً: يعرف اللاجئ لغايات هذه الدراسة على أنه المواطن السوري الذي ترك دولته وانتقل للعيش في الدولة الأردنية بهدف الحصول على الحماية والأمن وإيجاد بيئة ملائمة للحياة والاستقرار.

الاقتصاد:

لغة: مصدر اقتصد أي الادخار وعدم التبذير (معجم المعاني الجامع)

ويعرف الاقتصاد اصطلاحاً بأنه "العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي توزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة (وغير المشتركين بصورة غير مباشرة).

إجرائياً: هو علم من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والاهداف التي لها استعمالات بديلة، وبين الموارد المتاحة المحدودة والنادرة.

الاقتصاد الأردني:

مصطلح يشير الى واقع العمليات الاقتصادية والمالية التي تشكل محور النشاطات الاقتصادية للأردن، والاقتصاد الاردني من الاقتصاديات النامية ويعاني من مشاكل بنيوية تتمثل بالمديونية والاعتماد على المساعدات الخارجية وقد تعرض الاقتصاد الأردني للعديد من الصدمات الخارجية قد وضع ضغوطات على السياسات الاقتصادية الكلية خلال عام 2011. وقد فاقمت التوترات الإقليمية تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأثرت سلباً على السياحة وحوالات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2011، وذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط والغذاء عالمياً (خصاونة، 2017).

حدود الدراسة:

- 1. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة في حدودها المكانية على المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2. الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة في حدودها الزمنية على الفترة الممتدة ما بين (2011-2015).

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

تعتبر الهجرة الدولية من الظواهر الاجتماعية التي حظيت بالاهتمام من قبل الباحثين والمخططين ومتخذي القرارات لما لها من انعكاسات ذات أبعاد متعددة (اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية). ولقد لعب الموقع الجغرافي الذي يحتله الأردن في ملتقى قارات العالم الثلاث دوراً هاماً ومتميزاً في العصور كافة، مما جعل الأردن منذ القدم معبراً للعديد من الحركات السكانية سواء في أوقات السلم أم في حالات الصراعات. وكان مسرحاً لتصارع القوى وتلاقي الحضارات الإنسانية منذ فجر التاريخ.

تأثر الأردن خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا زال يتأثر، بموجات متلاحقة من الهجرات الدولية القادمة والتي كان لها انعكاساتها السلبية. وأظهرت الهجرات الدولية تأثيراً ملموساً على الجوانب الحياتية كافة كالجوانب الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأدت الهجرات الدولية المتعاقبة الداخلة إلى الأردن والزيادة السكانية الكبيرة إلى خلق ضغوط لم تكن معروفة سابقاً على الموارد المتاحة كالموارد الطبيعية (المياه والأراضي الزراعية والبيئة)، وعلى الخدمات المجتمعية المقدمة بمختلف أنواعها (التعليم والصحة والإسكان). نجح الأردن خلال عقود من الإضطراب السياسي الإقليمي في المحافظة على استقراره وبناء قواعد متينة للنمو الاقتصادي، حيث تعامل مع الأزمات الإقليمية بحكمة وروية مكنته من بناء علاقات طيبة مع دول الجوار كافة، وأصبح مركزاً إقليمياً للمستثمرين وأصحاب الأعمال. وقد أظهر المستثمرون ثقتهم بالأردن من خلال افتتاح أكثر من (10.000) شركة وما يزيد عن خمسين مشروعاً تجارياً لشركات متعددة الجنسيات. وساهمت جهود المستثمرين في خلق زخم عالي لنمو الاقتصاد وتطور البلاد تجلت آثاره في الحركة العمرانية والصناعية والسياحية المزدهرة (مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2013) .

ومن أبرز مرتكزات السياسة الداخلية للأردن التي أسهمت في جذب الهجرات القسرية أن الأردن ليس طرفاً في اتفاقية عام 1951م ولا في بروتوكول 1967م الخاص بوضع اللاجئين، ولكنها تمنح اللجوء بمحض إرادتها لأناس هجروا أوطانهم هرباً من الاضطهاد والظلم. ولا يتضمن الدستور الأردني في المادة الحادية والعشرين الخاصة باللاجئين السياسيين تعريفاً لهؤلاء واكتفت المادة بالقول: "لا يسلم اللاجئون السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية". ولا يتضمن اتفاق التعاون بين المملكة والمفوضية المعقود في عام 1997م، هو الآخر تعريفاً للاجئ. غير أن مذكرة التفاهم المعقودة فيما بين الطرفين عام 1998م استكملت هذا النقص. في البند

الأول من المذكرة يعرف اللاجئ كما يلي: "اللاجئ هو شخص بسبب خوف له ما يبرره من التعرضللاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، يغادر البلد التي يحمل جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب ذلك الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد". كما قطع الأردن شوطاً طويلاً في اتجاه الاعتراف بالحق في اللجوء وفي تحديد المركز القانوني للاجئ. ويمكن القول أن الأردن تعامل اللاجئين المعترف بهم بهذه الصفة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين معاملة تصل في بعض نواحيها حداً يماثلتك التي يتلقاها اللاجئون في الدول الأطراف في اتفاقية 1951م ويرتوكول 1967. وتقع مسؤولية الحماية الدولية للاجئين في المملكة على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعلى حكومة المملكة.ومن أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية التي ساهمت في جنب الهجرات القسرية ما يأتي (المشاقبة، 2012):

أ- التزام الملك بالعمل العربي المشترك وآليات تفعيله وتطويره ليتواكب مع متغيرات العصر، فالملك رافع لواء التضامن العربي، فهو رئيس القمة العربية الدورية الأولى. وما الدور الذي لعبه في ذلك المؤتمر لتقريب وجهات النظر، وحل النزاعات والوصول لحلول توفيقية إلا دليل واضح على أولوية التضامن العربي وتفعيله في كل المجالات، فالمصالح العربية كانت ولا زالت تطغى على قراراته دائماً حيث يقدم مصالح الأمة العربية أياً كانت على المصالح الخاصة للدولة الأردنية كقطر بعينه.

ب- الالتزام بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني في استعادة أراضيه وتحقيق
 السلام العادل والشامل والدائم حسب قرارات الشرعية الدولية وقراري مجلس الأمن رقم

(242)، (338) وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي، وحتى في كتب التكليف السامي للحكومات المتعاقبة تركيز الملك على الوقوف إلى جانب الأشقاء في فلسطين ومساعدتهم في الوصول إلى حقوقهم المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ج- الإيمان بالاعتدال وعدم التطرف (الوسطية) والتسامح والانفتاح على العالم وإيمانه الصادق والجاد بضرورة التحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال الأجواء الاستثمارية والجاد بضرورة التحديث والتركيز على تنمية الموارد البشرية والعلم ونقل التكنولوجيا وبناء أردن الحداثة مع بداية الألفية الثالثة.

ونتيجة لتفاقم الأزمة السورية منذ عام 2011، ظهرت أزمة إنسانية كبيرة لم تشهدها المنطقة العربية من قبل، كما أدت هذه الأزمة إلى ضعف الدولة السورية واندلاع حرب أهلية داخلية. ووجود ما يقارب (12.2) مليون بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وتم تسجيل أكثر من 4.2 مليون لاجئ سوري في لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر خلال عام 2015 (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016)، من هنا فإن مشكلة اللجوء قد تفاقمت واتسعت اتجاهات حركتهم، مع تزايد حدة الصراع واتساع نطاقه الجغرافي، فخلال المراحل الأولى للصراع ظلت حركة اللاجئين محدودة، وبحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ففي 120 يوليو 2012؛ بلغ عدد اللاجئين 120 ألف لاجئ سوري توجهوا إلى الأردن ولبنان وتركيا والعراق (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2013).

ثانياً: الدراسات السابقة:

1 الدراسات العربية:

- دراسة الزغول، آمال محمد والعضايلة، لبنى مخلد (2017) بعنوان: المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري دراسة ميدانية، هدفت هذه الدراسة إلى بيان المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن، وكذلك البحث عن حلول فعالة للحد من هذه المشكلات، واعتمدت الدراسة على المقابلات في جمع المعلومات من المراجعين المنظمات العاملة مع اللاجئين السوريين في المخيم والذي بلغ عددهم خلال الفترة للمنظمات العاملة مع اللاجئين الموريين أي المؤرب (120) أسرة، إذ بلغ عدد الأسر الكلي حوالي حوالي من النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن من أبرز المشكلات التي تواجه اللاجئين في مخيم الزعتري هي القلق والخوف على أبنائهم وما سيواجههم من مواقف وظروف صعبة داخل المخيم، كذلك مشكلة الإهمال الذي يتعرض له اللاجئين في المخيم من قبل المجتمع الدولي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2017)، الأزمة السورية أضعفت قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية، هدفت الدراسة، والتي طبقت على محافظتي المفرق وإربد، إلى الكشف عن أوضاع اللاجئين السوريين في هاتين المحافظتين، وذلك من حيث: الصحة والتعليم والسكن، والمياه، والتوظيف. وكشفت الدراسة عن وضع شؤون البلديات في هاتين المحافظتين وفي ظل وجود اللاجئين السوريين والذي يتطلب إعادة الهيكلة أو التدريب والإدارة والتخطيط المالي وبناء القدرات، وأن المجتمع المحلي الأردني قد بات يشعر بالاستياء والظلم والاقصاء نتيجة لتفاقم أعداد اللاجئين السوريين.

- دراسة عثامنة، عبد الباسط، والمومنى، فواز، والردايدة، يسرى (2016) بعنوان "اتجاهات الأردنيين نحو تبعات اللجوء السورى"، سعت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو تبعات اللجوء السوري على المملكة من حيث البعد الاقتصادي والأمنى والسياسي والتنموي والاجتماعي، وتكون مجتمع الدراسة من المواطنين الأردنيين المقيمين في كل من المفرق واربد والرمثا، إلا أن عينة الدراسة قد بلغت (1600) شخصاً خلال الربع الأول من العام 2015، واعتمدت الاستبانة كأداة للدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الاتجاه العام لتصورات عينة الدراسة كان سلبياً ومرتفعاً، إذ جاء ترتيب الأبعاد على النحو التالي: البعد الاقتصادي والتتموي في المرتبة الأولى، ومن ثم البعد البيئي، البعد النفسي والاجتماعي، البعد الأمني والسياسي، وأخيراً البعد الإعلامي. دراسة العلان، (2015)، بعنوان: أثر التحديات الإقليمية على الواقع الجيوسياسي الأردني 2001-2015، تتاولت الدراسة موضوع التحديات الإقليمية المحيطة بالأردن خلال الفترة 2000 - 2015، وبينت الدراسة أن المملكة قد واجهت خلال فترة الدراسة تطورات واضحة على الصعيد الإقليمي مما كان لها الأثر الكبير على الشأن الداخلي الأردني، إلا أنها قد عملت على تخطى الأزمات الخارجية المتمثلة بالأوضاع العراقية والأزمة السورية بشكل يحول دون التأثير على الشأن الداخلي الأردني .
- دراسة عثمان (2014)، بعنوان: معاناة السوريين في الأردن: هدفت الدراسة إلى الكشف عن معاناة اللاجئين السوريين في الأردن، ولتحقيق الهدف اعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة للدراسة والتي وزعت على أكثر من (2200) لاجئ سوري في عمان والزرقاء وإربد والمفرق، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أكثر من نصف مليون لاجئ سوري يعيشون

في المناطق الحضرية بالأردن، والذين أصبحوا يصارعون للتأقام مع تحديات السكن غير اللائق والديون الكبيرة وتكاليف المعيشة المتزايدة، ولأن كثيراً من هؤلاء لا يملكون عقود إيجار فهم عرضة للطرد في أي وقت.

- دراسة مؤسسة كارنيجي (2014) بعنوان: "دخول الأزمة السورية عامها الرابع"، تناولت هذه الدراسة أهم التطورات التي شهدتها سوريا منذ عام 2011، حيث أشارت الدراسة إلى وجود أثر بارز ومدمر للأزمة على طلبة وأساتذة الجامعات وقطاع التعليم بشكل عام، وأصبح أغلب الطلبة والأساتذة أكثر عرضة للقتل والخطف، ففي ظل ذلك أصدرت العديد من المنظمات لشؤون اللاجئين نداءً يدعو إلى تحسين فرص الحصول على التعليم لجميع الأطفال السوريين سواء داخل سوريا أو في الدول المجاورة .
- دراسة سميران، وسميران (2014) بعنوان "أثر اللجوء السوري على الأردن" سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجوء السوري في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، ومن النتائج التي توصل إليها الباحثان: أن المملكة الأردنية الهاشمة هي أكثر الدول العربية والعالمية في استقبال أكبر عدد من اللاجئين السوريين والفلسطينيين والعراقيين وغيرهم، وأن هذا اللجوء قد أثر على الموارد المحلية في الأردن بشكل سلبي، ومن أكثر المدن الأردنية تأثراً باللجوء السوري (أربد والمفرق)، وفي ظل هذه النتائج أوصى الباحثان بضرورة تقديم المساعدات والمنح من الدول الأخرى للحكومة الأردنية لتابية وتغطية حاجات اللجوء في الأردن.
- دراسة البزايغة (2012)، بعنوان "تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن (2003–2011)"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر تدفق اللاجئين العراقيين إلى الأردن على الصعيد

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية وسوريا هما أكثر الدول تحملاً لتبعات اللجوء، ومن التوصيات التي وضعتها الدراسة، أنه لابد من تحرك الدول العربية والإسلامية لدعم الشعب العراقي والدول المستضيفة للاجئين.

- دراسة الوزني (2012)، بعنوان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، سعت هذه الدراسة إلى بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللجؤين السوريين على الاقتصاد الأردني، إذ قدر الأثر المالي لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الاردني خلال الفترة (2011–2012) بنحو (590.100.000) مليون دينار أردني، وعليه فقد توصلت الدراسة إلى أن النمو السكاني الذي شهدته المملكة نتيجة لتدفق اللاجئين قد شكل ضغطاً كبيراً على البنية التحتية في الأردن، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الأردن لم يتخلى عن دوره الإنساني ضمن الإطار العربي والأخلاقي والاجتماعي.
- دراسة قنديل (2012)، بعنوان: مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، حيث يمكن وصف الأزمة السورية هذفت هذه الدراسة إلى بيان التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، حيث يمكن وصف الأزمة السورية بأنها أزمة سياسية عميقة، تسبب فيها الإحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري، تتطلع إلى الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان، نتج هذا الإحباط عن غياب "الحل السياسي"، والقمع المفرط الذي نقوم به الحكومة السورية لقوى المعارضة، وقد تسببت الاشتباكات المسلحة بين المعارضة والقوات الحكومية بوقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين.
- دراسة دراجي (2011)، بعنوان "مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها"، حاولت الدراسة الكشف عن واقع اللاجئين في العالم العربي، حيث أكدت هذه الدراسة حقيقة افتقاد الدول العربية إلى

أنظمة لجوء وطنية تحدد من يستحق صفة اللجوء من عدمه، وأوصت الدراسة بأن تعود الدول العربية المستضيفة للاجئين إلى التقاليد الإسلامية الثرية والغنية جداً بكيفية احتضان اللاجئين وتوفير كل أوجه الدعم والحماية لهم. كما أنه على الدول العربية أن تعمل على صعيدين صعيد إقليمي عربي: يتضمن تبني اتفاقية عربية خاصة باللاجئين تعكس قيم المنطقة، وصعيد وطني: يتضمن قيام كل دولة عربية بتبني تشريعات وطنية خاصة باللاجئين بما يكفل تحقيق التوازن المطلوب ما بين حقوق اللاجئين الإنسانية من جهة وحقوق الدول المضيفة من جهة أخرى.

2 الدراسات الاجنبية:

- دراسة فرانسيس (2015)،

The refugee crisis in Jordan

بعنوان: أزمة اللاجئين في الأردن، حاولت الدراسة البحث والتعرف على واقع أزمة اللاجئين في الأردن، حيث أنها اعتمدت على التقارير المحلية والإقليمية والدولية، وفي ظل ذلك أشارت الدراسة إلى ضرورة أن يعطي الأردن الأولوية لإدماج المساعدات التتموية والإنسانية، كما أن على المجتمع الدولي أن يدرك هذه الديناميكية ويعطي الأولوية لإدماج مساعدات التتمية الوطنية مع المساعدات الإنسانية في سياق استجابته لأزمة اللاجئين السوريين، ما سيعود بالنفع على المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء.

- دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP،(2011)،

Mitigating the impact of the Syrian refugee crisis on host communities in Jordan معنوان: " تخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة في الأردن". سعت هذه

الدراسة إلى قياس مدى تأثير تخفيف أثار أزمة تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن، وعليه فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أزمة اللاجئين هذه قد شكلت عبئاً كبيراً على المجتمع الأردني، وأن سوريا أصبحت أكثر عرضة لخطر حرب أهلية شاملة، وبالتالي قد يترتب على ذلك تداعيات مهمة وكبيرة على الشعب السوري والدول المجاورة لسوريا.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

رغم أهمية الدراسات السابقة التي عرضت وعالجت موضوع اللاجئين السوريين وتأثيرهم على الدول المضيفة ومنها الأردن، فقد تبين من عرض الدراسات السابقة أنما تركز على مشاكل اللجوء السوري، بينما تعالج الدراسة الحالية بشكل محدد أزمة اللاجئين السوريين في الأردن وتأثيرها على الاقتصاد الأردني بشكل تفصيلي وهذا ما لم يتم التطرق لهذا الموضوع بشكل خاص من خلال الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة:

للتثبت من صحة الفرضية ستعتمد الدراسة على المناهج التالية:

أ. المنهج الوصفي التحليلي:

- المنهج الوصفي: يعد هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية، ويسعى هذا المنهج إلى تحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة، والكشف عن حقيقتها في أرض الواقع، وسيتم توظيف هذا المنهج في عرض واقع مشكلة اللاجئين السوريين في الأردن وتطورها خلال الفترة 2011.

ب. منهج دراسة الحالة:

هي طريقة لدراسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي دراسة تفصيلية عميقة بغية استجلاء جميع جوانبها، والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها، وسيتم استخدام المنهج في بيان مستوى تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني .

ج. المنهج الإحصائي الكمي:

أضفى صيغة علمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية، يحلل الظاهرة الاجتماعية والسياسية وهو وسيلة منطقية استقرائية لتحليل الجدول الإحصائية، وسيتم استخدام المنهج في بيان مستوى تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني في القطاعات المختلفة.

الفصل الثاني الأزمة السوريون اللجئون السوريون

الفصل الثاني

الأزمة السورية - اللاجئون السوريون

انطلقت الثورة السورية إثر اعتقال مجموعة من الأطفال من مدينة درعا بتاريخ 2011/2/26 لقيامهم بكتابة شعارات على جدار مدرستهم، بالإضافة لقيام مصدر مجهول بدعوة العديد من الشبان للتظاهر في 2011/3/15 عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، وقد لبّى العديد من الشبان هذه الدعوة، إلا أن الانطلاقة الفعلية للأزمة السورية كانت يوم الجمعة بتاريخ العديد من الشبان هذه الدعوة، إلا أن الانطلاقة الفعلية للأزمة السورية كانت يوم الجمعة بتاريخ 18/ 2011/3 إثر خروج المتظاهرين في مدينة درعا تحت شعار «جمعة الكرامة»، إلى أن قابلها الأمن بوحشية، فسقط أربعة قتلى على يد قوات الأمن السوري. أما بتاريخ 2011/3/25 فقد انتشرت المظاهرات للمرَّة الأولى لتعمَّ العشرات من مدن سوريا تحت شعار «جمعة العزة»؛ لتشمل جبلة وحماة واللاذقية، ومناطق عدة في دمشق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكسوة وداريا والتل ودوما والزبداني، واستمرَّت بعدها بالتوسع والتمدد (قنديل، 2012).

وعلى أثر خروج هذه المظاهرات بقيادة الشبان السوريين للمطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية، قامت قوات الأمن والمخابرات السورية ومليشيات موالية للنظام (عُرفت بالشبيحة) بمواجهة المتظاهرين بالرصاص، فتحوّل الشعار إلى إسقاط النظام. وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة السورية أن ما حدث هو من تنفيذ إرهابيين هدفه زعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد ، إذ أشار الرئيس السوري "بشار الأسد" في خطاب له بتاريخ المارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد ، إذ أشار الرئيس السوري "بشار الأسد" في خطاب له بتاريخ المتقالة حكومة عطري، حيث قام بتجنيس آلاف الأكراد الذين حرموا من الجنسية في محافظة الحسكة، ورفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ 1963، وإطلاق سراح المعتقلين على خليفة

المظاهرات في 14 أبريل2011، وبالرغم من هذه الخطوات، إلا أنّ طريقة التعامل مع المظاهرات ذاتها لم تختلف، ففي يوم الجمعة بتاريخ 2011/4/22، سقط 100 قتيل؛ وكانت حمص قد شهدت في ساحة الساعة اعتصاماً ضخماً فرقته قوى الأمن في الليلة ذاتها، بما عرف بمجزرة الساعة في 44/18 (قنديل، 2012).

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الازمة السورية والموقف الأردني من الأزمة.

المبحث الثاني: واقع أزمة اللاجئين السوريين في الأردن.

المبحث الأول: الازمة السورية والموقف الأردني من الأزمة:

بدأ الحراك الثوري في سوريا، كما سبق ذكره، على إثر دعوة قام بها مجموعة من الشبّان عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ترافق ذلك مع تصريح للرئيس السوري بشار الأسد في1 شباط 2011 بأنه لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا، "لأنه لا يسودها أي سخط على النظام الحاكم". بالرغم من ذلك، بدأ بعض الناشطين بمحاولة تنظيم عدة مظاهرات تضامنية مع الثورة المصرية بدأت في 29 كانون الثاني2011، واستمرت حتى 2 شباط 2011 بشكل يومي في دمشق، إلا أن الأمن السوري اعترض المتظاهرين، وأغلق سوق الحريقة بدمشق في 17 شباط 2011، وتجمهر التجار والسكان في المناطق المحيطة، بعد إهانة رجل الأمن لابن أحد التجار، وحضر وزير الداخلية في محاولة للتفاهم مع هؤلاء المحتشدين، وفي 22 شباط اعتصم عشرات السوريين أمام السفارة الليبية في دمشق تضامناً مع الثورة الليبية (التوبة، 2012): 5).

أما في 31 آذار 2011 فقد ألقى الرئيس السوري بشار الأسد خطاباً عانياً، وكان له ظهور بارز منذ بداية حركة الاحتجاجات. وفي 7 نيسان 2011 أعلن عن منح الجنسية السورية لآلاف المواطنين من الأكراد بعد حرمانهم منها لعدة عقود. وفي 14 نيسان 2011 قام بتشكيل الحكومة الجديدة خلفاًللحكومة السابقة. وفي 25 نيسان 2011 تم إطلاق عمليات عسكرية قوية في درعا ودوما من قبل الجيش السوري، أدت إلى قتل الكثير من الأشخاص المدنيين بعد الحصار عليهما، وقام الجيش أيضاً بحملة مشابهة في 14 نيسان أدانتها المنظمات الحقوقية الداخلية والدولية. وفي 28 أيار بدأت حملة أخرى في مدينتي الرستن وتلبيسة أوقعت حوالي 100 قتيل. وبناءً عليه، اعتصم عشرات آلاف المنظاهرين في ساحة العاصي بمدينة حماة وسط سوريا، مما أجبر قوات الأمن على إطلاق النار، وأدى ذلك إلى قتل 70 شخصاً. هكذا وصلت الثورة السورية إلى منعَطَفِ خطير، وأبرز هذه المنعطفات التي يمكن الوقوف عليها، هي (قنديل، 2012):

- 1. اشتداد ممارسات النظام واتباعه كل محرَّمٍ في استباحة سورية وشعبها، على نهج إجراميِّ.
- 2. أظهرت الأزمة السورية عدم قدرة المجتمع الدولي على اتخاذ مواقف واضحة وصريحة تجاه الأزمة السورية؛ بسبب انقسام الدول الكبرى، أمريكا وبريطانيا وفرنسا من جانب، ومن جانب آخر روسيا والصين، مما ساهم في زيادة حدة الصراع الداخلي بين أطراف الصراع في النظام السوري (بشار الأسد) والمعارضة السورية من جانب، وبروز كثير من الجماعات المتطرفة في الصراع السوري خصوصاً تنظيم داعش من جانب آخر.
- 3. عجز الدول العربية عن اتخاذ أي إجراءٍ عمليً ميدانيً على الأرض، لكفّ يد النظام، وحماية الشعب السوري، إذ لم تقدّم هذه الدول إلا الكلام والتصريحات والتعاطف الشفوي.

- 4. بروز التحالف الطائفي (إيران، والنظام السوري، والقوى الشيعية العراقية، وحزب الله اللبناني)
 بشكل واضح، وهو المدعوم من روسيا بشكل ظاهر.
- 5. اشتداد حملات التشويش على المعارضة السورية، ممثلةً بالمجلس الوطنيّ السوريّ، من قبل النظام وحلفائه.

نتج عن أحداث الصراع في سوريا تغيّر كبير وواضح للأوضاع الداخلية، ويتمثل ذلك التغير بما يأتي (مارديني، 2017: 57):

- 1. استخدام أسلوب الحصار العسكري على المدن والبلدات السورية، مع استمرار القصف الكثيف بالأسلحة الثقيلة، وعمليات الاقتحام الوحشية، التي تخلف مئات الشهداء والجرحى والمعتقلين والبيوت المنهوبة والمحروقة والمدمرة في كل منطقة، من الأطفال والنساء والرجال.
- 2. انتشار الثورة والتظاهرات في العديد من المحافظات السورية؛ مما أدى إلى ارتفاع درجة التحدّى الشعبيّ للنظام، ورفضه للسياسات التي يعتمدها النظام في التعامل مع المتظاهرين.
- 3. تعرضت بعض المدن السورية؛ مثل حمص وحماة وإدلب وريف دمشق إلى التدمير والقتل والاغتصاب والترويع والتجويع، وحجب كل مقومات الحياة عنها من الكهرباء والمياه والاتصالات والتموين والغذاء والدواء.

ومع تطورات الأزمة السورية بدأت تظهر المعارضة السورية، متمثلة بالمجموعات والأفراد الذين يطالبون بتغيير النظام في سوريا، ويعارضون حكومة حزب البعث. في عام 2011 اتبعت بعض جماعات المعارضة في سوريا دربًا جديدًا بعد الأزمة السورية، حيث توحدت تلك الجماعات لتشكيل الائتلاف الوطني السوري وحظيت بدعم دولي، وتم الاعتراف بالمعارضة كشريك في

الحوار للخروج من الأزمة السورية. وكانت ليبيا هي الدولة الوحيدة التي اعترفت بالائتلاف الوطني السوري، وتشكلت مجموعة معارضة شاملة جديدة في عام 2012 تحت اسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. ولقد اعترف به مجلس التعاون الخليجي كـ "الممثل الشرعي للشعب السوري" وباعتباره "ممثل طموحات الشعب السوري" لدى جامعة الدول العربية. أضحت خريطة سوريا الجغرافية، خريطة عسكرية، حيث تقاسمتها ثلاثة أطراف متنازعة: (النظام السوري والمعارضة وتتظيم داعش)، وأصبحت الخريطة العسكرية على أرض الميدان بسوريا متغيرة سريعًا وشائكة أيضًا؛ نظرًا لتقاسم المناطق بين الأطراف المتنازعة. فالمعارضة السورية متمثلة بالجيش الحر وتسانده جبهة النصرة تبسط سيطرتها على مناطق في حلب والرقة ودير الزور وإدلب والغوطة الشرقية ودرعا وحماه، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وستع نطاق سيطرته على مناطق عدة في القامشلي والحسكة والرقة وكذلك دير الزور، بينما تسيطر قوات بشار الأسد ومليشيات حزب الله على معظم المدن الكبرى بالمحافظات (علاء، 2014).

في ضوء وجود أطروحات سياسية حقيقية، ظهرت في سوريا حالة من التأزّم؛ نتيجة لتشابك الأزمة، وتعدد مستويات الصراع الإقليمي والدولي، وقصور المبادرات السياسية المطروحة، ومن هذه الأطروحات ما يأتي (مؤتمر للإخوان المسلمين في بروكسل، 2011):

أولًا: يقع الصراع في سوريا ضمن ثلاث دوائر، هي: صراع إقليمي ودولي، وصراع نظام وثورة شعبية، وصراع ضد تنظيمات عابرة للحدود، فالصراع الإقليمي والدولي يتسم بالاستمرارية والتصادم نظراً لتعارض غايات ومصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين، الذي نجم عنه عدم ثبات واستقرار في استراتيجية معالجة الوضع المتأزم في سوريا، مما يؤكد عدم نضوج مناخ التقارب المرتهن بظروف ومعطيات إقليمية ودولية تساعد في طرح مبادرة للخروج من الأزمة. أما الصراع

على مستوى القوى المعارضة والنظام فهو معقد بشكل أكبر، نظرًا لتشعّب العوامل الدافعة على استمرارية الأزمة، حيث كشفت المعارضة والنظام جملةً من الصراعات التي تختلف من منطقة إلى أخرى، وهي أربعة صراعات في دائرة المعارضة، وأربعة في دائرة النظام. فالصراعات المرتبطة بالمعارضة هي: صراع سياسي ضمن مكونات المعارضة السياسية المستندة إلى قواعد إيديولوجية وسياسية مختلفة، وتحالفات دولية متباينة، وصراع مع النظام وميليشياته، وصراع التنظيمات العسكرية الكبرى فيما بينها، الذي تغذّيه الاختلافات الفكرية والعقائدية والسياسية، وصراع عسكري داخل الوحدة الجغرافية. والصراعات التي تزداد حدّتها في دائرة النظام، فهي: صراع ضد قوى الثورة السياسية والعسكرية، وصراع اجتماعي محتمل مع البيئة الاجتماعية المؤيدة له، حيث إن أسباب اندلاعه متوافرة، وصراع مصالح اقتصادية بين أمراء الحرب، وصراع كامن مع الميليشيات الوطنية وغير الوطنية التي تقاتل ضد خصومه؛ لذلك يدرك نظام الأسد أن فكرة استمرار الحرب تشكّل عاملًا مسكّنًا لانفجار تلك الصراعات، وهو ما تستبعد معه الاستجابة لأي مبادرة سياسة للحل.

ثانيًا: المعادلة الأمنية في سوريا، حيث اتسمت بتداخل كبير بين مفهومي الأمن الإقليمي والأمن الدولي، فلقد تحوّلت الأراضي السورية من محض ثورة شعبية إلى صراع إقليمي تتفاعل مكوناته، وبالتالي فإن حلّ المعادلة الأمنية بطريقة أو بأخرى يستوجب تقاربًا دوليًّا أو إقليميًّا على أقل تقدير، وهذا ما لم تظهر ملامحه بعد، تلك الملامح المرتبطة بملفات جيوسياسية إقليمية، وبمحددات يفرضها داخل الوحدة الدولية. وقد انعقد ثالث مؤتمر للمعارضة السورية في 28 يونيو 2011 تحت شعار "سوريا للجميع في ظل دولة ديموقراطية مدنية"، وكان مقرّه في دمشق، وحضره 200 شخصية معارضة ومستقلة سوريّة، وهو أول مؤتمر ينعقد للمعارضة منذ 1963 داخل سوريا، وقد دعم المؤتمر في بيانه الختامي (لانتفاضة السلمية)، وأكد على ضرورة المسير قدماً في

الإصلاحات وإنهاء الحل الأمني، وفي 4 يوليو 2011 انعقد مؤتمر آخر في دمشق تحت عنوان «مبادرة البرلمانيين المستقلين من أجل سوريا الحديثة»، وشارك فيه 60 عضوًا في مجلس الشعب، غير أن خطة العمل التي قدمها تضمنت ستّ نقاط، رأى المؤتمرون إمكانية تنفيذها خلال 12 شهرًا، ممّا يؤمن التحوّل نحو نظام تعددي ديموقراطي، ونتيجة الأحداث في الغوطة بعد الهجوم عليها بالأسلحة الكيميائية في آب 2013، قامت سوريا بالانضمام إلى اتفاقية تؤكد على تدمير الأسلحة الكيميائية المعلنة، وتم إزالة تلك الأسلحة وتدميرها في عام 2014، وتشير الأدلة إلى أن الحكومة السورية شنّت هجوما بقنابل تحتوي على غاز الكلور على ثلاث مناطق في شمال سوريا، يعد هذا الهجوم هجوما محظورا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إلا أن سوريا لم تلتزم به.

أدى استخدام الذخائر العنقودية في الهجوم على المناطق السورية إلى وقوع العديد من الإصابات وحدوث دمار في المحافظات، حيث حددت "هيومنرايتسوونش" بين تموز 2012 وتموز 2014 وقوع 249 هجوم على الأقل في عشرة من ضمن أربع عشرة محافظة سورية، وذلك باستخدام أسلحة مختلفة، منها قنابل وموزعات جوية، وصواريخ أرضية، والعديد من المتفجرات الصغيرة، كما تم استخدام نوع قوي من الذخائر العنقودية في الهجوم على بلدة "كفرزيتا" شمال سوريا، وفي بلدة منبج في حلب، والذي نجم عنه مقتل ستة مدنيين وجرح 40 آخرين. واصلت الحكومة السورية إسقاط أعداد كبيرة من القنابل شديدة الانفجار، وذلك تحدياً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 الذي تم إقراره في 22 شباط 2014، إذ يتم إنتاج تلك القنابل بشكل محلي، الدولي رقم 2139 الذي تم إقراره في 22 شباط 2014، إذ يتم إنتاج تلك القنابل بشكل محلي، حيث تصنع من براميل النفط وإسطوانات الغاز الكبيرة وخزانات المياه، ويتم تعبئتها بمتفجرات على المواطنين في مدينة حلب، مما نتج عنها قتل 3557 مدنياً عام 2014(علاء، 2014).

وبالرغم من الإعفاء الذي أعلنته الحكومة السورية بالإفراج عن المعتقلين إلا أن هناك العشرات من الناشطين المعتقلين بقوا قيد المحاكمة أمام المحاكم العسكرية ومحكمة مكافحة الإرهاب؛ وذلك بسبب ممارستهم حقوقهم، ومنهم: باسل خرطبيل المدافع عن حرية التعبير، ومازن درويش المدافع عن حقوق الإنسان، وزميليه هاني الزيتاني وحسين غرير من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ووصف العديد من المعتقلين طبيعة الاحتجاز وسوء المعاملة والتعذيب بأنّه يؤدي أحياناً إلى الوفاة، حيث توفي على الأقل 2197 معتقلاً في عام 2014، وذلك وفقاً لإفادة بعض المعتقلين، وقدّرت الأمم المتحدة الأمريكية بأن 7.6 مليون سوري نزحوا داخلياً، و 21.2 مليون بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، كما أقر مجلس الأمن بتوصيل المساعدات الإنسانية عبر الحدود، حتى وإنْ كانت دون تصريح من الحكومة، وذلك بسبب الرفض المتكرر من الحكومة بعدم السماح بإيصال تلك المساعدات (علاء، 2014).

وفي 30 سبتمبر عام 2015، تدخلت روسيا بقواتها العسكرية في الأزمة السورية بشكل فعلي، وصب النظام السوري جُل اهتمامه لبسط سيطرته على كامل محافظة حلب الشمالية، معتمداً في ذلك على الدعم الجوي الروسي لقواته البرية. وفي أواخر عام 2015 حدد مجلس الأمن الدولي خارطة طريق للحل السياسي في سوريا، على أن يتم بموجبها خلال 2016 وقف شامل لإطلاق النار في عموم البلاد، وتحضير دستور جديد، وإجراء انتخابات شفافة ونزيهة. غير أنّ الأزمات الإنسانية التي تسببت بها قوات النظام السوري والقصف الروسي العنيف، أعاقت تطبيق بنود خارطة الطريق، حيث شهدت منطقتي مضايا والمعضمية التابعتين للعاصمة دمشق أواخر 2015 حالات وفاة بين الأطفال بسبب الجوع ونقص الأغذية. وتعتبر عملية درع الفرات التي أطلقتها تركيا في الشمال السوري بهدف إبعاد خطر التنظيماتالإرهابية عن حدودها الجنوبية، من أهم الأحداث

التي ألقت بظلالها على مجريات الأحداث في الساحة السورية خلال عام 2016 (وكالة الأناضول، 2016).

كان لأمريكا دور مهم في دعم تنظيمي القاعدة وداعش فقد جاء الاعتراف الأهم بأن الولايات المتحدة هي من خلقت تنظيم القاعدة في إطار صراعها الكوني مع الاتحاد السوفيتي من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون"، التي أكدت على أن المخابرات الباكستانية لعبت دورا كبيرا في دعم التصور الأمريكي لوقف محاولة التمدد الروسي في أفغانستان، واستخدام المجاهدين العرب كأداة من أدوات الاستراتيجية الأمريكية للقضاء على الاتحاد السوفيتي السابق، وتأتى اعترافات هيلاري كلينتون على النحو التالى (الزيات، 2016):

- أ- إن القاعدة على الأقل في مرحلة التأسيس كانت جزءاً من تصور أمريكي هدفه الانفراد
 بقيادة العالم وتأكيد نهاية التاريخ كما أشار " فوكوياما".
- ب- إن استخدام الفكر الجهادي المتطرف وتوظيفه في هذه المسألة أمر مهم على اعتبار أن فكر الشباب العربي في مرحلة السبعينيات والثمانينيات كان متأثرا بذلك الفكر بصورة كبيرة.
- ج- تأكيد السيدة هيلاري كلينتون المرشحة للرئاسة الأمريكية عام (2014) خلال مؤتمراتها الانتخابية مؤخراً، إن الذين قدمنا لهم المساعدات والدعم (تقصد المجاهدين في أفغانستان) هم الذين يحاربوننا ويهددون الأمن القومي الأمريكي.

وأكد مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر "بريجنسكي" في مقابلة مع المجلة الفرنسية "التوفيل أوبزرفاتور" بأن الولايات المتحدة كانت تريد انهيار الاتحاد السوفيتي بأي وسيلة سواء من خلال دعم طالبان أو غيرها، وعندما أشار أحد الصحفيين له بأن الولايات المتحدة تربي وحشاً يمكن أن يهدد أمن العالم كانت إجابته: إن إسقاط الاتحاد له الأولوية بغض النظر عن الآثار الجانبية.

الموقف الأردني من الأزمة السورية:

شكلت الأزمة السورية تحدياً حقيقياً للسياسة الخارجية الأردنية بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث تقدر تكلفة استضافة اللاجئين بأكثر من (2,5) مليار دولار سنوياً، كما أن أعداد اللاجئين ساهمت في ارتفاع نسبة السكان في الأردن بحوالي (10%)، مما شكل ضغطاً على البنية التحتية، بالإضافة إلى نشر المزيد من القوات المسلحة الأردنية ونشرها على الحدود الشمالية لضبطها (العمري؛ وصوالحة، 2016).

إن وجود تنظيمات مسلحة متعددة منها متطرفة ومنها تكفيرية منخرطة في الصراع الدائر في سوريا تشكل تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني، وقد يرتقي هذا التحدي إلى التهديد بأية لحظة مما يتطلب المزيد من المتابعة الدقيقة لما يجري داخل سوريا والاستعداد لمواجهة ذلك في اللحظة الحاسمة.وكان الأردن دوماً يرفض الزج بنفسه في الصراع الدائر في سوريا وينادي دوماً بالحل السياسي ولم يقف إلى جانب النظام أو المعارضة بالرغم من الاتهامات المتكررة له بدعم المعارضة عسكرياً، فقد رفض الأردن قرار جامعة الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، ولم يغلق الحدود بوجه الفارين من الحرب، إلا أنه يجب التفريق بين عدم التدخل والحفاظ على يلمصالح الحيوية، ولا يستطيع الأردن النأي بنفسه عمّا يحصل في الصراع الدائر في سوريا لأن تداعياته حتماً ستنعكس عليه، وأن أي حل أو تسوية للأزمة السورية تستوجب أن يكون الأردن جزءاً منها حتى لا يتفاجأ بحلول تكون على حسابه وتعرض المصالح الحيوية الأردنية للخطر شقير، 55: 2014).

كانت السياسة الأردنية متوازنة وفق معطيات أرض الواقع لما يجري داخل سوريا. فقد أكد الأردن وقوفه إلى جانب الشعب السوري ومساندته للجهود السياسية التي تضمن انتقال السلطة

سلمياً لتجنيب سوريا الحرب الأهلية والدمار والخراب، ولكن فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى قرار بشأن سوريا فرضت الأزمة السورية نفسها على الأردن، وأصبحت تشكل تحدياً للأمن الوطني الأردني، وهذا يفرض على الأردن أن يراعي مصالحه الحيوية، وبالتالي يجب أن يكون جزءاً من الحل أو التسوية للأزمة السورية.

أتسمت اتجاهات الموقف الرسمي الأردني تجاه الثورة السورية بالانقسام ما بين تأييد الثورة ومساندتها وبين معارضتها والوقوف إلى جانب النظام، وفيما يلى تفصيل الموقفين:

الموقف الأول: المؤيد للثورة.

هناك مواقف عديدة تشير لوقوف المملكة لجانب الثورة السورية منها (أبو رمان، 2012 :82):

- 1. احتضان المعارِضين السوريين في الأردن ومنحهم حرية الحركة والتحدث مع وسائل الإعلام المختلفة ومهاجمة نظام بشار الأسد بشكل علني.
- 2. أن الملك عبد الله الثاني بن الحسين هو أول زعيم يدعو الرئيس السوري "بشار الأسد"، بلغة غير مباشرة، إلى الاستقالة وتمهيد الطريق إلى مرحلة انتقالية.
- 3. أنّ السياسة الخارجية الأردنية داعم مباشر لقرارات الجامعة العربية ضد ما يرتكبه النظام السوري ضد الشعب السوري، ويؤيد المبادرة العربية.
- 4. تُسيّر الحركة الإسلامية المعارضة بالتعاون مع آلاف اللاجئين السوريين مسيرات واعتصامات ضخمة ضد النظام السوري.
- تصويت الأردن لمصلحة قرار يدين سوريا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومن قبل في مجلس حقوق الإنسان.

- 6. مشاركة الأردن في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس بتاريخ 2012/2/24، وفي
 أكثر من مناسبة.
- 7. استمرار العنف ضد المدنيين في المدن السورية، وساند مطالب الشعب السوري بالحرية والكرامة.
- 8. وقوف الشعب الأردني منذ بداية الأحداث في درعا إلى جانب أشقائه السوريين، فاستقبلهم في دياره واعتصم لأجل حريتهم وخرج في مسيرات تطالب بوقف مجازر النظام وطالب بفتح الحدود واستقبال الهاربين من الموت الكريه.
- 9. الاستجابة الأردنية السريعة لطلب العقيد "حسن مرعي" الذي هبط بطائرته الـ «ميغ 21» في قاعدة الملك حسين الجوية في مدينة المفرق بمنحه اللجوء السياسي.

الموقف الثانى: المعارض للثورة.

هناك عدة مواقف تشير لعدم وقوف المملكة مع الثورة السورية منها (رضوان، 2012 :84):

- 1. قناعة صانع القرار في عمان أنّ موقف الأردن يتمثل بالحذر من الانجرار إلى سيناريوهات غامضة ورهانات غير مضمونة في التعامل مع هذا الملف الشائك.
- كثف الأردن من تضييقه على المعارضة والنشطاء السوريين في عمان، واعتقل وهدد أكثر من ناشط، واستبعد آخرين من الأردن.
- 3. اعتقاد صانع القرار الرسمي الأردني أن أكثر المستفيدين من سقوط القيادة السورية هم جماعة الإخوان المسلمين مما سيقوي الجماعة بالأردن التي تعيش حالة صراع وتوتر مع السلطة الرسمية.

- 4. رفض رئيس الوزراء الأردني السابق "عون الخصاونة" لأي تدخل أجنبي من أي نوع في الأزمة السورية.
- 5. أعلن رئيس الوزراء الأردني سابقاً "عون الخصاونة" بأن المملكة أبلغت الجامعة العربية رسمياً أنها لن تلتزم بأي نظام عقوبات اقتصادية عربي ضد سورية يمس مصالح الشعب الأردني.
 - 6. رفض الأردن سحب السفير من دمشق أسوة بدول خليجية وعربية كثيرة.
 - 7. أبقى الأردن على حدوده مفتوحة لحركة التجارة بين البلدين.
 - 8. تصدي الأردن بقوة لمحاولات تهريب السلاح عبر أراضيه.
- 9. سعي المسؤولين الأردنيين إلى احتواء مضاعفات ما وصفه الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية "راكان المجالي" بالـ "صورة المجتزأة" لنقل "تصريحات الملك عبد الله حول سورية" في وسائل الإعلام والتي دعا فيها الرئيس السوري بصورة غير مباشرة إلى الاستقالة.

يتضح مما سبق أن الموقف الأردني حيال الأزمة السورية وتداعياتها يسير على خيط رفيع من التوازنات بين الضغوط المتداخلة بين الخارج والداخل، فالحكومة الأردنية تتفق مع الأجندة العربية والمبادرة التي تصب نحو تتحي الأسد وتأييد العقوبات الدولية، وإن السياسة الأردنية تقاوم الضغوط التي تدفعها للانحياز الكامل لأحد الطرفين المتصارعين، وتسعى جاهدة للاستمرار في مسك العصا من المنتصف. لكنها لا تكتفي بانتظار التطورات، وإنما تستعد لمواجهة أسوأ سيناريوهات التدخل العسكري الأجنبي أو الحرب الأهلية المزمنة وما ينتج عنها من أزمات إنسانية.

وقد عبر الملك عبدالله الثاني بن الحسين عن موقف الأردن من الأزمة السورية حيث حذر جلالته من مخاطر استمرار انسداد أفق الحل السياسي لها على الأمن والاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وتداعيات الوضع السوري على دول الجوار والمنطقة ككل جراء تصاعد حدة العنف والاقتتال وتفاقم معاناة الشعب السوري ودفعهم للجوء عن بلادهم، ما شكل تحدياً كبيراً لدول الجوار، خصوصاً الأردن الذي يستضيف نحو (1.3) مليون منهم على أراضيه، وما يترتب على وجودهم من الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها الأردن جراء استضافة اللاجئين والتي انعكست على التوازنات الاجتماعية من جهة، وزادت الضغط على البنية التحتية والخدمات من جهة أخرى، خصوصاً في مدن محافظات شمال المملكة. وفرضت الأزمة السورية نفسها على الأردن بحكم الجوار وتدفق اللاجئين السوريين، وساهمت في زيادة الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني بالرغم من المساعدات الدولية، إلا أن الأردن يجد أنها لم تكن بالقدر المطلوب (الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، 2013).

وبالتالي كان الأردن ينادي بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الأزمة في سوريا، وبضرورة حل الأزمة السورية منذ البداية، لأنه كان يدرك بأن الحرب الأهلية قادمة لا محالة في ظل إصرار النظام السوري على استخدام الحل الأمني الذي قابلته المعارضة بالرد بالمثل وتخوفه من تقسيم سوريا إلى دويلات مركبة طائفياً، إلا أن تقاطع المصالح للدول الفاعلة حال دون ذلك، ممّا نتج عنه امتداد الصراع إلى كافة أرجاء سوريا وعدم التوصل إلى حل شامل للأزمة السورية (فريحات، 2016).

أن الوضع في سوريا يغلب عليه التعقيد من نواحي عديدة وذلك لأن سوريا ليست كالدول الأخرى التي قامت فيها الثورات بسبب التقسيمات الطائفية الواسعة، وأن النظام السوري قوياً وأنه

من المستبعد أن يسقط دون تدخل عسكري خارجي مؤثر وذلك بسبب الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والمعنوي الذي يتلقاه النظام السوري من روسيا وايران وحزب الله ، فالأزمة السورية تعتبر تحدياً كبيراً يهدد الأمن الأردني ينافس النشاط العسكري المتزايد لـ تنظيم «القاعدة» في الأردن، فإن انتشار الإيديولوجيات المتطرفة من قبل الجماعات الإسلامية في سوريا، وتدفق الجهاديين الذين يدينون بالعنف، والتهديد الناجم عن الإرهاب العابر للحدود، والتجارة بالأسلحة المتطورة، كل ذلك سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في الأردن. ولمساعدة الأردن على التصدي لمثل هذا الطيف من التهديدات ولحماية السياسة الداخلية في البلاد من التطورات في سوريا، فبإمكان الولايات المتحدة أن توسع من تبادلها للمعلومات الاستخباراتية القوية بالفعل وتعاونها مع الأردن. ومع ذلك لا بد لها من العمل مع الأردن على نحو يكتنفه السرية والهدوء، ومهما كان الردع الإضافي الذي من الممكن أن ينتج عنه التصادم وجها لوجه مع سوريا من خلال الإعلان عن تعاون استخباري وعسكري بين الولايات المتحدة والأردن والذي يتضمن نشر قوات أمريكية للاستعداد لأي حالة طارئة إلا أنه يمكن الاستعاضة عنه عن طريق تأجيج المشاعر المحلية التي قد تشتعل إذا ما تفاقمت الظروف (ساتلوف؛ وشينكر، 2013).

المبحث الثاني: واقع أزمة اللاجئين السوريين في الأردن:

استقبلت المملكة الأردنية الهاشمية مع بدء الأزمة السورية العديد من الأسر السورية كانت غالبيتهم من سكان محافظة درعا السورية، وقد دخلت في تلك الفترة عبر مراكز الحدود بطريقة مشروعة، وكان مركز حدود الرمثا نقطة الدخول الرئيسية لتلك الأسر نظراً لقرب المسافة التي لا تزيد عن كيلو متر واحد بين مدينتي درعا السورية والرمثا الأردنية. ومنذ بداية الأزمة السورية أكدت الحكومة الأردنية استعدادها للحفاظ على حدودها مفتوحة أمام تدفق المواطنين السوريين الذين كانوا

يدخلون أراضي المملكة دون تأشيرة دخول أو إذن إقامة أو تصريح عمل. وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين: المطلب الأول الذي تناول اللاجئين السوريين في الأردن (2011–2015). بينما عرض المطلب الثاني الحكومة الأردنية وإدارة أزمة اللاجئين السوريين. المطلب الأول: اللاجئون السوريون في الأردن (2011–2015):

بدأت الأسر السورية بالقدوم إلى أراضى المملكة الأردنية عبر مركز حدود جابر وبطرق مشروعة، وذلك لوجود امتداد عشائري وعلاقات اجتماعية واقتصادية وتاريخية بين سكان محافظة حمص السورية، وسكان محافظة المفرق الأردنية كما هو الحال بين سكان أربد الأردنية، ودرعا السورية. وفي الفترة المبكرة المتمثلة في الأشهر الست الأولى من عمر الانتفاضة السورية في عام (2011) كانت العائلات الأردنية تقوم باستضافة أقاربها وأنسابها من أبناء العائلات السورية النازجة بسبب الأحداث، بينما تسارعت الجهود الأهلية المتمثلة ببعض الجمعيات الخيرية المحلية إلى تقديم المساعدة للعائلات السورية المقيمة في المدن الأردنية بجهودها المتواضعة، أو بتعاون مع جهات إغاثية دولية تقوم بتوزيع المساعدات على الأسر السورية المستضافة في المحافظات الأردنية. وقد شهد عام (2012) تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السورين إلى الأردن عبر الحدود الشمالية بطريقة مشروعة، أو غير مشروعة بسبب الأزمة السورية، وجاء هذا النزوح الكثيف بحثا عن الأمن والأمان وبغرض العلاج للجرحي والمصابين في الأحداث التي اندلعت في سوريا، وقد افتتحت الحكومة الأردنية مخيم الزعتري لمواجهة الأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين الذين دخلوا البلاد (الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، 2013: 7_43).

لذلك قرر مجلس الوزراء الأردني بتاريخ 9 تموز (2012) وبتنسيب من وزير الخارجية الموافقة على إنشاء مخيمات الطوارئ للاجئين السوريين في المملكة، والبدء باستقبال اللاجئين السوريين الموجودين فيها، والسماح للمنظمات الدولية بإقامة مخيم للاجئين الذين يعبرون إلى

الأردن من الأراضي السورية لغاية تنظيم التعامل معهم، وقرر اعتماد الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية جهة مشرفه على إدارة مخيم الزعتري للاجئين السورين، وأن تتحمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين كامل نفقات المخيم ومستلزماته وفق اتفاقية وقعت بذلك، واعتماد الهيئة الخيرية الأردنية الجهة الوحيدة لاستقبال وتوزيع المساعدات العينية والمالية للاجئين السورين من الجمعيات المحلية والدولية.وقد تم بدأت أعمال تسوية الأرض المقررة لإقامة مخيم اللاجئين السوريين عليها بتاريخ 17 تموز (2012) بمساحة تبلغ (7م) ما يقارب (5000) دونما، وفي (29) تموز (2012) أعلن المنسق الميداني لمفوضية اللاجئين أن مخيم الزعتري أصبح جاهزاً لاستقبال اللاجئين وفق المعايير الدولية والإنسانية. وأن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في المفوضية السامية بلغ نحو (600) الف لاجئ منذ بداية الأزمة السورية في مارس من عام (2011)، وحتى نهاية العام (2013). وقد بلغ عدد اللاجئين في مخيم الزعتري بحسب بيانات عام (2014) لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين (80.000) ألف لاجئ، بينما بلغ مجموع اللاجئين السوريين في المخيمات حتى آذار (2013) ما يقارب (106.587) لاجئ سوري، وفي شهر أكتوبر عام (2014)وصل العدد إلى (435.000)ألف لاجئ يقيمون خارج المخيمات (الزيود، 2014).

والجدول التالي يوضح نسب اللاجئين السوريين في محافظات المملكة لعام منذ بدء الأزمة السورية وحتى عام 2014.

جدول رقم (2-1) بسب اللاجئين السوريين في محافظات الأردن حسب تعداد (2014) (%):

	معان								
3.2	1.5	1.5	1.6	1.6	1.8	8.5	12.5	23.4	27.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة 2015.

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة لجوء سوري كان في العاصمة عمان، بلغت (27.5%) تليها محافظة اربد (23,4%) ثم المفرق (12,5%)، وتعد إربد والمفرق مناطق حدودية مع سوريا أي أنها أكثر المناطق تأثراً بالأزمة السورية وقد زاد اللجوء السوري من معانات المواطنين الأردنيين في هذه المدن التي تشكو أصلاً من سوء الأحوال الاقتصادية قبل الأزمة، أي نزوح اللاجئين السوريين إليها، ومع هذه الأزمة زادت الأحوال سوءاً، أي أن اللاجئين السوريين شكلوا إضافة تصل (10%) إلى السكان، في حين أن النسبة في بعض المدن في شمال الأردن اجتازت حاجز (10%) مثل محافظة المفرق واربد وفي العاصمة عمان، ويضاف هذا إلى عدد السكان الأردنيين والبالغ حوالي ستة ملايين نسمة في العام (2014) (دائرة الاحصاءات العامة، 2015).

جدول رقم (2-2) بسب اللاجئين السوريين في محافظات الأردن حسب تعداد (2015) (%)

	, ,	•					*				
العقبة	الطفيلة	مأدبا	معان	الكرك	عجلون	ج رش	البلقاء	الزرقاء	المفرق	اربد	عمان
0,5	0,3	1,8	1,2	1.5	1,5	1,7	3,3	8,2	12,1	22,8	27,9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة 2015.

يتضح من الجدول السابق وجود تغييرات ملحوظة ما بين زيادة أو نقصان في نسبة عدد اللاجئين السوريين في محافظات الأردن لعام 2015، فقد زادت النسبة في العاصمة عمان وبعض المحافظات على النحو التالي: في عمان (27,5-27,9) وفي مأدبا (1,5-1,8). وفي البلقاء المحافظات على النحو التالي: في عمان (27,5-27,9)، وقد ظهرت نسبة لجوء جديدة في محافظة الطفيلة بنسبة (0,3%)، وقد ظهرت نسبة لجوء جديدة في العام (2014) مما يشير إلى انتقال اللاجئين العقبة بنسبة (0,5%)، هذا الوجود لم يكن في العام (2014) مما يشير إلى انتقال اللاجئين السوريين لمناطق جديدة قد تتوافق مع سبل معيشتهم وتتواءم مع منطلبات حياتهم بعيداً عن الاكتظاظ في بعض المحافظات الكبيرة، أما الزيادة الملموسة في عمان العاصمة والمحافظات

القريبة منها (البلقاء- مأدبا) فيشير إلى انتقال اللاجئين السوريين إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص عمل أكثر وسبل معيشة أفضل (دائرة الاحصاءات العامة، 2015).

وتفيد التقارير أن(500) شركة سورية قد أنتقلت إلى الأردن منذ عام (2011)، وهذا يؤكد أن الاستثمارات والمشاريع السورية تمركزت في العاصمة لوجود المؤسسات الحكومية والشركات المختلفة الضرورية لإنشاء المشاريع المختلفة في العاصمة، فيما يطرأ انخفاض طفيف على نسبة اللاجئين السوريين في المحافظات التالية: إربد 23,4%-22,8%، والمفرق (12,5%-12,1%)، والكرك والزرقاء (8,5%- 8,2%)، وجرش (1,8%- 7,7%)، وعجلون (1,6- 5,1%)، والكرك (1,6%- 7,5%)، ولعل هذا الانخفاض يؤكد ما طرح في الدراسة من أن محافظات إربد والمفرق تعاني من أوضاع معيشية صعبة وبطالة ظاهرة بين السكان، الأمر الذي دفع اللاجئين السوريين إلى البحث عن مناطق أكثر ملائمة لظروفهم المعيشية تتوافر فيها فرص عمل أكثر (العلان، 2015).

جدول رقم (2-3) عدد اللاجئين السوريين في محافظات الأردن للعام (2015) (بالالف)

174,972	عمان
143,031	إريد
75,810	المفرق
51,248	الزرقاء
20,702	البلقاء
11,172	مأدبا
10،738	جرش
9,387	عجلون
9,398	الكرك
7,278	معان
3,121	العقبة
2,047	الطفيلة

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة 2015.

أشار الجدول السابق إلى أعلى تعداد اللاجئين السوريين لعام (2015) في العاصمة عمان (174,972) ألف لاجئ يليها محافظة اربد بعدد سكاني بلغ (143,034) ألف لاجئ سوري ثم محافظة المفرق (75,810) ألف لاجئ سوري، في حين العدد الأقل كان في محافظة العقبة إذ بلغ (3,121) ألف لاجئ ومحافظة الطفيلة (2,047) ألف لاجئ، والمجموع الكلي للاجئين السوريين في محافظات الأردن لعام (2015) بلغ (509,517) ألف لاجئ، يضاف هذا العدد إلى اللاجئين السوريين في المخيمات الثلاث (الزعتري، الأزرق، الإماراتي الأردني) ليصبح المجموع الإجمالي السوريين في المخيمات الثلاث (الزعتري، الأزق، الإماراتي على أساس التسجيل القانوني للاجئين السوريين، ولكن على أرض الواقع التعداد أكبر بكثير منذ ذلك، فهناك لاجئون يدخلون الأراض الأردنية بطرق غير شرعية ولا تسجلهم المفوضية (العلان، 2015).

وأعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد المسجلين لديها حتى بداية آب (2015) بلغ (6570203) لاجئ سوري، وبلغ عدد المقيمين منهم في المخيمات (41.294) بنسبة (20.2%) من التعداد الإجمالي للاجئين. وذكرت في تقرير عبر موقعها الإلكتروني أن خطة استجابة اللاجئين الإقليمية للسوريين للعام (2016) بلغ (2015.517.045) دولار، تلقت الأردن منها (492.761.192) دولاراً والمبلغ المتبقي (612.755.853) دولاراً، أي نسبة (45%) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017).

وفقًا للتقديرات الرسمية بلغ عدد اللاجئين السوريين الموجودين في الأردن ما يُقدَّر بـ 1.3 مليون لاجئ. وتُقدَّر تكلفة استضافة اللاجئين في الأردن خلال الفترة ما بين (2011 –2015) بنحو 6 مليارات و700 مليون دولار، في حين تبلغ التكلفة التقديرية لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام (2016 –2018) بنحو 7.9 مليارات دولار موزعة على النحو التالي:

دعم مطلوب للاجئين يقدر بـ 2.483 مليار دولار، دعم مطلوب لتمكين المجتمعات المستضيفة يُقدَّر بـ 2.306 مليارات دولار، ووفقًا يُقدَّر بـ 2.306 مليارات دولار، ووفقًا لتصريحات رسمية سابقة من قبل أحد وزراء الداخلية الأردنيين السابقين، فإن عدد اللاجئين السوريين في الأردن قد وصل إلى ما يقارب 1.5 ملايين لاجئ منذ بداية الأزمة السورية عام 2011 حتى بداية عام 2015. وهو يُشكّل تقريبًا ما نسبته 20% من عدد السكان. ووفقًا لتلك التصريحات فإن الانتشار السوري بين محافظات الأردن هو على النحو التالي: العاصمة عَمَّان تحوي 791.172 لاجئًا سوريًّا، إربد 144.214، المفرق 159.519، الزرقاء 67.262، البلقاء تحوي 11.020، جرش 11.109، مأدبا 11.337، الكرك 9.549، معان 7.187، عجلون 3.470 الطفيلة 20.213، ووفقًا الإوادي (دائرة الاحصاءات العامة، 2015).

المطلب الثاني: الحكومة الأردنية وإدارة أزمة اللاجئين السوريين:

كاستجابة للحكومة الأردنية للجهد الذي يقوم به المواطنون الأردنيون ومنظمات المجتمع المدني، وتخفيفاً منها للعبء الذي يقع على كاهل مواطنيها جراء اللجوء السوري، بدأت الحكومة الأردنية في مطلع العام (2012) تعمل عبر مظلتها الهيئة الخيرية الهاشمية، التي أعلنت رسمياً في ذلك الحين عن إطلاق مصطلح اللاجئين على السوريين الذين قدموا إلى لمملكة على إثر الأحداث السورية، بالتعاون مع منظمات أهلية لتقديم المساعدات للسوريين، وتوقيع اتفاقيات مع مؤسسات المجتمع المدني في الأردن بهدف تنظيم عمليات جمع التبرعات للعائلات السورية بعد أن اعتبر قيام الجمعيات بجمع التبرعات لصالح اللاجئين سوريين بشكل مباشر يشكل مخالفة قانونية، وبدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف بالتعاون مع الهيئة للوصول

إلى المحتاجين من اللاجئين السوريين، وتقديم المساعدات للأطفال السوريين كالخدمات النفسية والتعليم العلاجي، بينما قدمت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية مساعدات نقدية للأسر السورية.

شكلت الحكومة الأردنية في الشهور الأولى لانطلاق الأزمة السورية في 18 آذار (2011) لجنة فنية لدراسة آليات الاستعداد لتطورات الوضع السوري وانعكاساته على الأردن، فاجتمعت في 2 آيار (2011) هذه اللجنة التي كلفها مجلس الوزراء الأردني بوضع خطة للتعامل مع فرضية لجوء مواطنين سوريين، بل ولاجئين من جنسيات أخرى قادمة من الأراضي السورية إلى الأراضي الأردنية، وقررت تلك اللجنة أن تتولى القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية ووزارات ومؤسسات الدولة المختلفة إدارة شؤون اللاجئين المسموح لهم بالدخول إلى الأراضيي الأردنية عبر الشريط الحدودي ونقاط العبور إلى مراكز الإيواء المعدة لذلك، وكذلك تنظيم عملية الإيواء في هذه المراكز وتشكيل لجنة عليا لإدارة أزمة اللاجئين يرأسها وزير الداخلية، وبعضوية وزراء الخارجية والصحة ومدير المخابرات العامة ومدراء الأمن العام والدرك والدفاع المدنى، والقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية. وفي الفترة الأولى من عمر الأزمة السورية كانت العائلات الأردنية تستضيف أقاربها وأنسابها من أبناء العائلات السورية النازحة بسبب الأحداث الدائرة، حيث تسارعت الجهود الأهلية المتمثلة ببعض الجمعيات الخيرية المحلية إلى تقديم المساعدة للعائلات السورية المقيمة في المدن الأردنية بجهودها الخاصة أو بالتعاون مع جهات دولية تقوم بتوزيع المساعدات على الأسر السورية المستضافة في المحافظات الأردنية، وذلك انطلاقاً من الشعور الأخوي مع الأشقاء السوريين الذين لجؤوا إلى الأردن طلباً للأمن والأمان (فريحات،2016).

ومع تفاقم الوضع الأمني في سوريا ومع استمرار النزاع المسلح بين الحكومة والجهات المعارضة، أخذت تتسع دائرة العنف المتبادل، مع امتداد المظاهرات لتشمل مدناً جديدة، لتتبعها

الحملات العسكرية وبالتالي المواجهات الدامية، وشمل القصف الأحياء السكنية، ثم أخذ يمتد إلى أحياء جديدة مخلفة مزيداً من الضحايا والخسائر بالأرواح والممتلكات، فطال الدمار الذي يخلفه القصف العشوائي لأحياء التي كانت مزدهرة بأهلها وأعمالها، وبالتالي يزداد عدد النازحين من الأسر السورية إلى دول الجوار الأقرب إليهم، حيث فر أهالي الشمال السوري من محافظات ادلب وحمص وحلب إلى تركيا، وفرّت العائلات الدمشقية إلى لبنان، بينما كانت وجهة سكان محافظة درعا إلى الأردن انطلاقاً من محافظاته الشمالية: إربد والمفرق، على أن سكان الأخيرة هم الأكثر فقراً، فأصبح عبء استضافتهم أقاربهم السوريين شديد الوطأة أمام ضعف الإمكانيات المادية لغالبيتهم، وأصبحت تواجههم عدة مشاكل جراء ذلك، كان من أهمها توفير أجرة المنازل للاجئين ومصاريفهم اليومية، ولكون طبيعة العائلات السوريين كثيرة الأفراد، وممتدة وفقيرة حيث أن غالبيتهم كانت من الأطفال والنساء غير المتعلمات، فأخذت مدخراتهم التي حملوها معهم تنفذ، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف المعيشة في الأردن نسبة لما عليها في سوريا، يضاف إلى ذلك شح فرص العمل المناسبة لهؤلاء في محافظات المفرق واريد (العمري، صوالحة، 2016).

كان اللاجئون في معظمهم يعانون من أوضاع صحية وحالات مرضية مزمنة (نفسية وجسدية) واحتياجاتهم إلى تناول الأدوية بشكل دائم، وكانوا بأمس الحاجة إلى التأمين الصحي والرعاية الصحية. لعدم قدرتهم على دفع أثمان العلاج والأدوية المرتفعة، وكون المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات خيرية ونقابات مهنية واتحادات ومنظمات دولية كانت دون المستوى المطلوب، وفي إزاء الظروف الصعبة التي مرت بها العائلات السورية المقيمة في الأردن في تلك الفترة المبكرة من عمر الصراع الدائر في سوريا كان معظم اللاجئين السوريين

يترددون كثيراً في تسجيل أسمائهم كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك خوفاً على ذويهم وأقاربهم في سوريا بقيام النظام السوري بالانتقام منهم (فريحات،2016:4).

إقامة مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن وإدارتها:

نتيجة لتزايد تدفق اللاجئين السوريين إلى الأراضي الأردنية، قررت الحكومة الأردنية إنشاء مخيم للاجئين السوريين عام (2012) في منطقة رباع السرحان بمحافظة المفرق (100) كم شمال شرق عمان، بهدف استيعاب الأعداد من اللاجئين السوريين الذين بدأت أعدادهم تتزايد يوماً بعد يوم في أحياء مدينة المفرق مركز محافظة المفرق وفي البلديات المجاورة لها (سميران؛ وسميران، يوم في أحياء مدينة المفرق مركز محافظة المفرق وفي البلديات المجاورة الهاشمية لتأمين خيم الإيواء وبنائها وتأمين الأثاث اللازم اللمخيم بالتعاون مع الهيئة الخيرية الهاشمية التحتية الإيواء وبنائها وتأمين الأثاث اللازم اللمخيم بالتعاون مع الدوائر المعنية بتجهيز البنية التحتية وتأمين الطعام والشراب، بينما تولى الأمن العام تأمين الحماية الأمنية للمخيم واقامة فيه مركزاً امنياً متكاملاً، كُلف الدفاع المدني بفتح مركز دفاع مدني في المخيم مجهز بكافة الآليات والمعدات والكوادر البشرية، وتولت وزارة الصحة فتح عيادة صحية للمخيم، على أن يقوم مركز الدفاع المدني بنقل المرضى عند الحاجة، والتنسيق مع المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية لاستقبال الحالات المرضية المحولة إليها، وتقديم العلاج اللازم مجاناً (العمري، صوالحة، 2016).

وتولت وزارة المياه والري تجهيز خزانات المياه والتمديدات الداخلية، وتأمين صهاريج مياه صالحة للشرب لتزويد المخيم بها، وتولت وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالتعاون مع شركة كهرباء محافظة إربد إنارة المخيم وكُلفت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتأمين وسائل الاتصال اللازمة للمخيم وتم استكمال أعمال البنية التحتية للمخيم وتزويده بالتيار الكهربائي والإضاءة المناسبة وخزانات المياه وتعبيده بخلطة إسفلتية ساخنة وإحاطته بأسلاك شائكة وبكلفة مليون دينار

من أموال الغزينة. وبمبادرة من الهيئة الغيرية الأردنية الهاشمية في نيسان عام (2012) أنشئ مخيم جديد مكون من (300) مسكن جاهز (كرفان) في إحدى الحدائق العائدة لبلدية الرمثا، بهدف إيواء اللاجئين السوريين المقيمين في مدينة الرمثا، الذين كانوا يسكنون سابقاً في سكن خاص كان يمتلكه أحد المواطنين وكان مخصصاً لاستيعاب (400) شخص، في حين أن من كان يقطنه في يمتلكه أحد المواطنين على (1500) شخص، حتى إن العديد من هؤلاء اضطر للإقامة بتسوية المبنى، وفي كرفانات تفتقر للشروط الصحية. وفي أول نيسان عام (2012) بدأت أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين من مختلف الأعمار تعبر الشيك الحدودي بطريقة غير مشروعة بشكل يومي، جراء تزايد حدة النزاع المسلح، وتصاعد العمليات الحربية التي يشنها الجيش السوري على الفصائل المعارضة المسلحة وفصائل الجيش السوري الحر في مناطق محافظة درعا، وبدأت هذه الأعداد المتزايدة تشكل ضغطاً هائلاً على المرافق الصحية والعيادات والمستشفيات في المحافظات الشمالية من الأردن (السرحان، 2012).

نتيجة لذلك تولت فكرة إنشاء مخيم "سايبر سيتي" الذي كان بالأساس مجمعاً مترامي الأطراف لشركات التكنولوجيا قرب مدينة الرمثا، حيث تم إيواء اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين لم يجدوا كفيلاً فيه، وكان يعيش في هذه الشقق المكتظة (347) لاجئاً سورياً و (140) لاجئاً فلسطينياً من سوريا، وكانوا يتلقون جميعاً مساعدة من وكالات الغوث الدولية، بما في ذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وكان يُسمح لساكني هذه الشقق بالتحرك في ذلك المكان دون إذن مغادرته، مع وجود مركز للشرطة يبعد حوالي (30) متراً عن المدخل الأمامي وظيفته القيام بحراستهم. وتبع ذلك إنشاء الحكومة الأردنية مخيم الزعتري في مدينة المفرق بالنتسيق مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، وكان ذلك في شهر تموز (2012) وبمساحة تزيد عن ثمانية كيلو مترات مربعة، بطاقة استيعابية تصل إلى ما يقرب من (80) ألف لاجئ، ومع

افتتاح هذا المخيم وفي العام نفسه، تم تسجيل (350) ألف لاجئ سوري، إلا أن العديد منهم قام بمغادرة المخيم من خلال ثلاث طرق، إما بالطريق القانوني من خلال الرعاية من قبل الأردنيين، والثاني من العودة التي تنظمها الحكومة لسوريا، والثالث هو من جانب اللاجئين أنفسهم ببساطة الخروج من المخيم، وأشارت التقديرات الحكومية لعام (2013) إلى أن أكثر من (90.000) لاجئ منهم قد غادر وكانت وجهته سوريا، على الرغم من أن العديد منهم عاد من جديدإلى الأردن (دائرة الإحصاءات العامة، 2017).

يعد مخيم الزعتري شبه مدينة، فقد أصبح يضم أكثر من (17000) وحدة سكنية ويعمل فيه أكثر من (270) معلماً أردنياً في مدارس المخيم الابتدائية والثانوية، وقد تم تطوير (33) مساحة صديقة للأطفال، وهناك ما يقرب من (1000) مشروع في شوارع الزعتري ، ويشهد المخيم ولادة عشرة أطفال في المخيم يومياً، فالأمر يعادل بناء مدينة في حجم مدينة كامبيردج في انجلترا، وتزايد عدد المدرسين في المخيم ليصل إلى (462) معلماً ومعلمة مقابل (20) ألف طالب يدرسون في مدارس المخيم، موزعين على ست مدارس للإناث وست مدارس للذكور (فريحات، 2016).

وقد أعلن الأردن في (2016/6/12)وقف استقباله للاجئين السوريين، بعد استمراره بفتح الباب أمامهم منذ اندلاع الأزمة هناك قبل (5) سنوات. وأكدت وثيقة استجابة المجتمع الدولي لنهج العمل الشمولي والجديد بين الأردن والمجتمع الدولي للتعامل مع ازمة اللاجئين السوريين التي قدمت خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن أن "الأردن تحمل عبئاً تقيلاً بسبب استضافته للاجئين، وقيامه بمهام ومسؤوليات خدمة للصالح العام العالمي، ونيابة عن المجتمع الدولي بأسره." وأن المجتمعات المضيفة تحتاج إلى دعم أفضل، وهناك حاجة إلى دعم عاجل لمعالجة المشاكل المالية في الأردن، عن طريق المنح بالدرجة الأولى، وضمن أسلوب عمل يُتفق عليه مع صندوق

النقد الدولي، مبينة أن التقدم المحرز في معالجة هذه القضايا، سيحدد مقدار الوفاء بالالتزامات الواردة في هذا الاتفاق، والمرتبطة بتحقيق التتمية الشاملة وتوفير فرص العمل (الدباس، 2016).

وتصل قيمة التعهدات التي قدمت في مؤتمر لندن إلى حوالي (700) مليون دولار، كمنح لدعم خطة الاستجابة الأردنية لعام (2016)، وسيخصص معظمها للأولويات المدرجة تحت القسم المتعلق بدعم تكيف واستقرار المجتمعات المستضيفة. وسوف تساهم تعهدات إضافية، في تأمين نحو (700) مليون دولار من المنح لعامي (2017) و (2018) أيضا. وسوف يدعم المانحون برامج توفير فرص العمل مثل برنامج الأجر مقابل الأداء (P4P) للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة. وقد حددت البنوك التتموية متعددة الأطراف إمكانية زيادة تمويلها من (800) مليون دولار إلى (1.9) مليار دولار (الدباس، 2016).

الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على الأردن

الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على الأردن

عانى الاقتصاد الوطني منذ نشأته العديد من الاختلالات المزمنة التي كان لها دور بارز في نطوره، ومن هذه الاختلالات ضعف القطاعات الإنتاجية وتقوق القطاعات الخدمية، والتي استحوذت على حوالي 70% من الناتج المحلي الاجمالي، بينما شكلت القطاعات المنتجة من الصناعة والزراعة والتعدين والمياه والكهرباء والإنشاءات مجتمعة نحو 30% فقط. وقد تراجع نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3% علماً أنه كان يشكل نحو 18% لغاية سبعينات القرن العشرين، وذلك بسبب تخريب علاقات الإنتاج الزراعي، والإهمال المتعمد للقطاعات المنتجة، وزيادة الاعتماد على الخارج، انطلاقاً من المصالح الطبقية للفئات المهيمنة على الاقتصاد الوطني، ولترسيخ وتعميق التبعية. واحتل القطاع الحكومي الممول بالمنح والقروض الجزء الأعظم منه، وأصبحت تكلفته عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة بسبب تضخم الجهاز الحكومي البيروقراطي والتوسع في الانفاق الحكومي غير الرشيد. وقد اقترن التوسع في قطاع الخدمات البيروقراطي والتوسع في الانفاق الحكومي غير الرشيد. وقد اقترن التوسع في قطاع الخدمات والمالية والعقارات والاتصالات والنقل والتجارة بتراجع قطاعات الإنتاج السلعي مدفوعاً بتراجع القطاع الزراعي (الدباس، 2016).

رحب الأردن بالمواطنين السوريين وفتح لهم بيوته ومدارسه ومستشفياته ويسر لهم كل السبل لحياة مقبولة وحسب الامكانيات المتوفرة لديه، إضافة إلى استضافة الأردنيين في القرى والمدن لللاجئين السوريين وتقديم كل العون لهم، ونتيجة لما تعكسه أزمة اللاجئين السوريين على الأردن من أثار سلبية كبيرة، فقد سعت الحكومة الأردنية إلى اتخاذ اجراءات للتعامل مع الأزمة

والتخفيف من آثارها، حيث اتخذت هذه الإجراءات بعدين أساسين أولهما على الصعيد الداخلي وتمثل بإجراءات رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والأجهزة المعنية والآخر على الصعيد الخارجي مثلته الدبلوماسية الأردنية التي قادها الملك عبد الله الثاني من خلال لقاءاته واجتماعاته على المستوى الدولي، بالإضافة الى الوزارات المعنية، وقد تفاعل المجتمع المحلي مع هذه الأزمة على كافة المستويات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب الأردنية ومؤسسات المجتمع المدنى كافة. انطلاقاً من المواقف القومية الأردنية تجاه الأخوة الأشقاء.

سوف يتم تتاول هذا الفصل من خلال المباحث الأتية:

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الاردني

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية للجوء السوري على الاقتصاد الأردني

المبحث الثالث: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على قطاع التعليم والصحة والطاقة والمياه

المبحث الرابع: تداعيات مشكلة اللاجئين على قطاع العمل والأمن في الأردن

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الاردنى:

اهتم الاردن منذ المراحل المبكرة من تاريخه ببناء علاقات سياسية اقتصادية وثيقة مع دول المنطقة، ولا سيما الدول النفطية العربية باعتبار انها تشكل المصدر الرئيس للمساعدات الخارجية وسوقا لتصريف منتجاته وتشغيل العمالة الماهرة (المقداد، 2001: 3)، فحقق الاقتصاد الاردني خلال الفترة (7.5%–1984) معدلات نمو مرتفعة تراوحت ما بين (7.5%–25.5%) مستقيدا بذلك من الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الدول النفطية في اعقاب الثورة النفطية وما ادى اليه من ارتفاع حصيلة الموارد للأردن من هذه الدول، وقد ادى هذا الى تحسن واضح وملموس في مستوى الاداء الاقتصادي والمركز المالي للأردن، كما شهد سوق العمل الاردني حالة متقدمة من

تشغيل العمالة وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع حوالات العاملين في الخارج، الامر الذي انعكس على تحسين الدخل الفردي وزيادة القدرة الشرائية للفرد والمجتمع ببيد ان ملامح اختلال الاقتصاد الاربني اخذت تطفو على السطح في اواخر عقد الثمانينات نتيجة لتعرضه الى ازمة حادة كانت بمثابة محصلة طبيعية لمجموعة من العوامل كان من اهمها الصدمات الخارجية التي ادت الى تزايد الفجوة التمويلية ، وتراجع مصادر تغطيتها نتيجة لتراجع حجم المساعدات العربية وتراجع تحولات الاردنيين العاملين في الخارج، وتراجع الطلب على القوة العاملة الاردنية وانحسار اسواق الصادرات الوطنية، وترافق ذلك مع تفاقم المديونية الخارجية ونضوب الاحتياطات، والعجز في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، الامر الذي ادى بمجمله الى تراجع حاد في النمو الاقتصادي الحقيقي، وارتفاع معدلات التضخم وما ترتب على ذلك من انخفاض كبير في مستوى المعيشة قياسا مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (السعدين، 2007: 87) .

ولمواجهة التحديات التي افرزتها تلك الازمة والتغلب على تباطؤ النشاط الحكومي الذي اصاب الاقتصاد الاردني، اتبعت الحكومة الاردنية سلسلة من السياسات والإجراءات التي هدفت الى معالجة الصعوبات والمشكلات التي واجهت القطاعات الاقتصادية المختلفة، فقامت بداية بتبني نهج التصحيح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي الاول الذي بدأ في عام (1989) بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين وبالرغم من ان العمل كان قد توقف في عام (1990) إبان حرب الخليج الثانية وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الاردني، إلا أن الاردن تبنى واعتبار من عام (1992) برنامجا جديدا للإصلاح الاقتصادي، وقام بوضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترة (1993–1997) اخذت بعين الاعتبار دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي كمشارك رئيسي في تحديد الاهداف العامة والقطاعية ورسم السياسات

لتحقيق هذه الاهداف، ثم تبع ذلك خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترة (1999–2003) التي جاءت في عهد الملك عبد الله الثاني التي اعلن ان في مقدمة التحديات التي تواجه الوطن التحدي الاقتصادي ، والتي اولت عناية خاصة لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مع تركيزها على محاربة الفقر والبطالة، واستمرارا لمسيرة الاصلاح الاقتصادي تبنى الاردن برنامجين جديدين للإصلاح الاقتصادي غطى احداهما الفترة (1999–2001)، بينما اهتم ثانيهما بتغطية الفترة (2002–2001)، وذلك لمعالجة ما تبقى من اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني (الدباس، 2016).

ولما كانت برامج الاصلاح الاقتصادي تهدف بشكل اساسي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية وتوفير بيئة محلية اقتصادية مستقرة وخالية من ضغوط التضخم، فقد استطاع الاردن قطع شوط كبير في هذا المجال حيث ركز في البداية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة في المجالين النقدي والمالي، ثم اتجه بعد ذلك الى التصحيح الهيكلي القطاعي بهدف رفع مستوى الانتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بما يزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال انتهاج سياسات جديدة تتسم بالانفتاح والتحرر لتهيئة البنية المناسبة لتعبئة المدخرات المحلية واستقطاب وجذب لاستثمارات الاجنبية (المناصير، 2003 :168).

وهنا يرى البعض ان برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقت بين عامي 1989 – 2004 وبالرغم من تحقيق بعض اهدافها المتمثلة بتجاوز ازمة المديونية والسيطرة على التضخم وتخفيض العجز في الموازنة العامة، الا انها لم تفلح في ترك اثر ملموس فيما يتعلق بتحسين مستوى معيشة المواطن. وحقق الأردن منذ منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين العديد من الانجازات

المهمة، حيث استكمل معظم البنى الأساسية في الأردن، كما وحقق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة، وتمت إنشاء العديد من المشاريع الإنتاجية، إضافة إلى انه استطاع أن يحقق نقلة نوعية في مجال التعليم شملت معظم مناطق الأردن، ولكن لم يواكب هذه الانجازات والتحولات تطور سياسي بالمستوى نفسه، وكان لغياب المشاركة الشعبية، والانفراد في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي من قبل السلطة التنفيذية أثر كبير في تراجع الأداء العام، وفقدان الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة ومنذ منتصف الثمانينات بدأ التراجع الاقتصادي في الأردن، وبسبب غياب الرقابة المؤسسية والقانونية دخلت أزمة الأردن الاقتصادية مرحلة حرجة، فقد اتسمت هذه المرحلة ببروز عدد المشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية من: مديونية، وارتفاع أسعار، وفساد مالي وإداري، وبطالة مثلت بمجملها أهم العوامل التي دفعت الحكومة إلى تبني سياسات تحرر اقتصادي كان لها اكبر الأثر في جعل الأردن يتجه نحو الانفتاح الديمقراطي (الدعجه، 1996 : 53-70).

وفيما يلي استعراض لهذه المشكلات:

أولا: المديونية:

للتعريف بالمديونية الخارجية، يجب التمييز بين الديون الصافية والديون الإجمالية، حيث تساويالديون الصافية الفرق بين قيمة الأرصدة الخارجية التي يمتلكها المقيمون (الديون المستحقة على الخارجوالقروض الممنوحة للخارج) وأرصدة البلد التي يمتلكها غير المقيمين (الالتزامات نحو الخارج أوالقروض في الخارج)، وبالتالي ليس هناك من شك بأن العجز هو الذي يقود إلى المديونية (حريتي، 2006، 27).

وشهد الأردن بين عامي 1974 و 1984، نمواً اقتصادياً سريعاً واستقراراً مالياً نسبياً تزامناً مع الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المنطقة العربية، والذي أدى إلى تدفق المعونات المالية

الخارجية، وتحويلات المغتربين الأردنيين، وقد بلغ هذا التدفق ذروته عام 1979، حينما بلغت المعونات الخارجية 54% من إيرادات الموازنة العامة للدولة (محافظة، 1989:51)، وازداد اعتماد الأردن على المعونات الخارجية من (57.7) مليون دينار سنة 1974 إلى (183) مليون دينار سنة 1984 أي بمعدل زيادة (12%) سنوياً وفي المدة نفسها، وقد لجأت الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى الافتراض الإنمائي والتجاري من الخارج، وتضاعف هذا الافتراض من (14.4) مليون دينار إلى (170,5) مليون دينار، ويتضح من ذلك انه خلال عقد واحد من الزمن تضاعف الدين العام الخارجي عشر مرات، وفي نهاية سنة 1988، بلغت ديون الأردن الخارجية المتوسطة والطويلة الأمد (8) مليارات دولار أمريكي، أي ما يعادل (159%) من الناتج القومي الإجمالي للمملكة أما الديون القصيرة الأمد، فقد بلغت (400) مليون دولار في نهاية العام نفسه، وارتفعت نسبة خدمة الدين بشكل ملحوظ، حيث قدرت بـ (65%) لسنة 1989، أي حوالي خمسة أضعاف النسبة عام 1983 (وزارة المالية، 2017).

أصبحت المديونية الخارجية عائقاً حقيقياً أمام التنمية الاقتصادية في الأردن لما لها من اثار سلبية على رفاهية المجتمع واستنزاف الموارد الوطنية وتخفيض الاستثمار وتخفيض النمو الاقتصادي، وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد بلغ حجمها بشقيها المديونية الخارجية والداخلية عام 2004 حوالي 7200 مليون دينار أردني منها (5.392) مليون دينار مديونية خارجية، و (1815) مليون دينار مديونية داخلية وبلغت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي حوالي (77%) خلال نفس الفترة وبلغت المديونية الخارجية على الأساس النقدي حوالي 750 مليون (أقساط +فوائد) منها (209) مليون دينار سنوياً فوائد على

القروض الخارجية أي بمعدل (740) ألف دينار يومياً أو (31) ألف دينار كل ساعة (المومني، 2015).

ارتفعت المديونية الأردنية بنهاية عام 2011 إلى (13.4) مليار دينار، ثم نمت إلى (16.6) مليار دينار بنهاية عام 2012 وصولًا إلى (19.1) مليار دينار بنهاية عام 2013، ومن ثم وصلت إلى (20.6) مليار دينار بنهاية عام 2014، كما وارتفعت خلال سنوات الربيع العربي "كنسبة من المنتوج المحلى الإجمالي" من (58.7%) منه مطلع عام 2011 إلى (80.3) مليار دينار بنهاية عام 2010، وبزيادة (21.6) نقطة مئوية، ويعادل مستوى العجز المتراكم لشركة الكهرباء الوطنية "ديون الشركة" حوالي (18.1%) من المنتوج المحلى الإجمالي المقدر للعام 2014، وفي نهاية شهر كانون أول من عام 2014 ارتفع الدين العام للأردن عن مستواه في نهاية عام 2013، بمقدار (1.5) مليار دينار أو ما نسبته (7.6%)، ليصل إلى (20.6) مليار دينار أو ما نسبته (80.3%) من الناتج المحلى الإجمالي المقدر لعام 2014، مقابل بلوغه حوالي (19.1) مليار دينار أو ما نسبته (80.1%) من الناتج المحلى الإجمالي لعام 2013 أي بارتفاع مقداره (0.2) نقطة مئوية (جريدة العرب اليوم، 2015). وتشير بيانات وزارة المالية الاردنية الى إن صافى الدين العام، الداخلي والخارجي، ارتفع لنهاية نيسان من العام 2015 بمقدار (550) مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 إلى حوالي (21) مليارا و (106) ملايين دينار مقابل (20) مليارا و (556) مليون دينار للفترة ذاتها من 2014 (وزارة المالية، 2017).

ثانيا: ارتفاع الأسعار:

كشفت دراسة أجراها بيت. كوم، الموقع المتخصص في التوظيف بالشرق الأوسط، بالتعاون مع مؤسسة أبحاث السوق، أن أكثر من نصف المجيبين في الأردن يتوقعون زيادة في

رواتبهم خلال العام 2014، على الرغم من إشارة (39%) إلى أنهم لم يحصلوا على زيادة في العام 2014، وان (89%) من المستجيبين للدراسة أن تكاليف المعيشة شهدت ارتفاعاً في العام 2014، مع إشارة (34%) أنها ارتفعت لأكثر من (20%)، ويُرجع هؤلاء أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة إلى تكاليف الإيجار (59%)، ومصاريف الأطعمة والمشروبات (74%)، والخدمات المعيشة إلى ويتوقع (85%) من المجيبين استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة خلال العام (المومني، 2015).

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية للجوء السوري على الاقتصاد الأردني:

عقب اندلاع الثورة السورية في شهر آذار عام 2011 وجد الأردن نفسه أمام منعطف خطير وتحدي كبير للتعامل مع هذه الأزمة التي انطلقت شرارتها من مدينة درعا على الحدود الشمالية، فقد كانت السياسة الأردنية تنادي دوماً بضرورة الحل السلمي لهذه الأزمة، والدعوة إلى الحوار وتجنب الحل الأمني من قبل النظام السوري، إلا أن إصرار النظام السوري على استخدام الحل الأمني؛ أدى إلى امتداد الثورة لتشمل كافة الأراضي السورية عقب تحويلها إلى صدام مسلح بين الجيش والمعارضة، وبالتالي ألقت هذه الأزمة ظلالها وتداعياتها على الدول المجاورة، وكان الأردن الأكثر تأثراً بها في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

كان للأزمة السورية أثرها السلبي في الاقتصاد الأردني بشكل كبير، فقد بلغ إجمالي الآثار الاقتصادية غير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الأردني نتيجة الأزمة السورية لعامي (2014) و (2014) ما يقارب (5,87) مليار دولار أميركي، بواقع (2,47) مليار دولار للعام (2014) بلغت و (4,3) مليار دولار للعام (2015)، وأن نسبة الزيادة ما بين عامي (2014) و (2015) بلغت حوالي (38%)، وبتطبيق هذه النسبة على عامي (2013) (سلباً) و (2016) (زيادة) فإن إجمالي

الأثر للفترة من (2013) إلى (2016) ما يقارب (12,37) مليار دولار، وكانت خطة الاستجابة الأردنية الجديدة للأزمة السورية في الفترة (2016–2018) قد قدرت تكلفة اللجوء السوري على المملكة بـ(8.2) مليار دولار، منها (2.485) مليار دولار تكلفة اللاجئين السوريين، و(2.485) مليار دولار التكلفة على المجتمعات المستضيفة، وحوالي (3.201) مليار دولار لتلبية احتياجات دعم الموازنة العامة (المستقبل العربي، 2016).

أثر تدفق اللاجئون السوريون وبشكل متزايد إلى المزيد من الأعباء الاقتصادية وعلى النمو الاقتصادي في الأردن، من حيث التضغم في أسعار المواد الغذائية والوقود والإيجارات، والانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2%)، كما شهد الاقتصاد الأردني انخفاض في الاستثمار الأجنبي، وزيادة في العجز التجاري والعجز في الميزانية والدين العام، وعدد الأشخاص تحت خط الفقر، وإجهاد البنية التحتية للخدمات وخاصة المدارس والمستشفيات والصرف الصحي ونظام المياه. وقد أدى وجود السوريين إلى زيادة الطلب على مختلف المنتجات والخدمات، ويمكن تفسير الزيادة الطفيفة على معدلات النمو الاقتصادي بزيادة الطلب المحلي من قبل الأردنيين، بالإضافة إلى الطلب المتأتي من اللاجئين السوريين على الخدمات والسلع، حيث زادت وتحسنت نمو المعدلات الاقتصادية من (2.8%) عام 2010 إلى معدل نمو حقيقي بلغت قيمته (2.8%) في المعدلات الاقتصادية من (6.2%) عام 2010 إلى معدل نمو حقيقي بلغت قيمته (6.2%).

اللجوء السوري وانعكاسه على النفقات العامة الأردنية:

فيما يتعلق بمؤشرات المالية العامة للمملكة الأردنية الهاشمية، فإن الاقتصاد الأردني عادة يعاني من العجز المزمن في الموازنة العامة والتي لم تصل فيها تغطية الإيرادات المحلية للنفقات أكثر من (70%)، وذلك يعود إلى ارتفاع كلفة فاتورة الطاقة نتيجة لانقطاع الغاز المصري، ونتيجة

الزيادة المستمرة لأعداد اللاجئين السوريين الذي أدى إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات وساهم في زيادة عجز الموازنة العامة، وذلك وفقاً للتقرير التحليلي لأثر أزمة اللاجئين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي إربد والمفرق لعام 2015. وعلى صعيد السياسات الاقتصادية، فإن غالبية اللاجئون السوريون هم من الفئة العمرية الشابة، وبالتالي فهم يسعون للبحث عن فرص عمل بغض النظر عن مستويات الأجور وظروف العمل الذي أدى إلى زيادة مستويات البطالة بين الأردنيين نظراً لإحلال العمالة السورية بدلاً من العمالة الأردنية في كثير من المهن، والجدير بالذكر أن غالبية هؤلاء العاملين من اللاجئين يعملون بشكل غير قانوني وبدون تصريح، كما ساهمت الأزمة السورية في ازدياد ظاهرة عمالة الأطفال ومايرافقها من أحداث (المجلس الأعلى للسكان، 2015). ويبين الجدول التالي إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (2010–2015)

الجدول رقم (1-3) إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (2010-2015)

#15:N1 11 1	ي بي ل	السنة
اجمالي الإنفاق	الشهر	السنة
754.4	12	2010
346.1	1	2011
1061.3	12	2011
349.9	1	2012
935.3	12	2012
374.0	1	2013
864.7	12	2013
440.8	1	2014
896.2	12	2014
482.6	1	2015
962.1	12	2015

المصدر: تقرير البنك المركزي 2016

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي الإنفاق العام لشهر 12 من العام 2010 قد بلغ (754.4)، وفي شهر 1 من العام 2011 قد بلغ (346.1)، أما في شهر 1 من العام نفسه فقد بلغ إجمالي الإنفاق حوالي (1061.3)، وفي شهر 1 من عام 2012 قد بلغ (349.9)، بينما بلغ إجمالي الانفاق في شهر 12 من العام نفسه (935.9)، أما في شهر 1 من العام 2013 فقد بلغ حوالي (374.0) وفي شهر 12 من العام نفسه (364.7)، بينما في شهر 1 من العام 2014 قد بلغ إجمالي الانفاق حوالي (440.8) أما في شهر 12 من العام نفسه فقد بلغ (896.2)، وفي شهر 1 من العام فقد بلغ إجمالي الانفاق حوالي (440.8) أما في شهر 12 من نفس العام فقد بلغ (962.1)، وفي المنابغ أن لارتفاع أعداد اللاجئين السوريين الأثر الكبير على الاقتصاد الأردني وازدياد الانفاق لتوفير احتياجات اللاجئين اليومية ولتوفير الأمن والأمان لهم على الأراضي

يعد الاقتصاد الأردني واحدًا من اقتصادات الشرق الأوسط المفتوح على العالم الخارجي، وهو يعاني بشكل واضح وجلي من تداعيات الأزمات التي تحدث دوليًّا وإقليميًّا ومحليًّا؛ وبالتالي فهو محاط بالعديد من التداعيات والأزمات التي تؤثّر فيه بشكل كبير، ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي يُعاني منها الاقتصاد الأردني إنه يعتمد فقط على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وبعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والأدوية والفوسفات والبوتاس والإسمنت؛ وهذا يجعل حجم الصادرات الأردنية قليلًا جدًّا مقارنة بحجم ما يُسْتَوْرَد من الخارج من سلع وخدمات، ويُبين الجدول رقم (5) حجم الصادرات والواردات في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000–2015) مُقيَّمة بالدينار الأردني؛ وذلك وفقًا لإحصائيات البنك المركزي الأردني لعام 2015 (البنك المركزي الأردني، 2017).

جدول رقم (2-2) حجم الصادرات والواردات في الأردن للفترة (2010-2015)

الواردات (دينار أردني)	الصادرات (دينار أردني)	السنة
11.050.126.000	4.216.948.000	2010
13.440.215.000	4.805.873.000	2011
14.733.749.000	4.749.570.000	2012
15.667.344.000	4.805.234.000	2013
16.280.189.000	5.163.029.000	2014
14.537.181.000	4.797.583.000	2015

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقارير 2000–2015.

يشير الجدول السابق إلى حجم الصادرات والواردات في الأردن خلال الفترة 2010 و2010، إذ بلغ حجم الصادرات لعام 2010 (4.216.948.000) دينار أردني، أما الواردات فقد بلغيت (11.050.126.000) دينار أردني، بينما بلغيت الصادرات لعام 2011 (11.050.126.000) دينار أردني، أما أوي عام (4.805.873.000) دينار أردني، أما أوي عام 2012 فقيد بلغيغ حجم الصادرات (4.749.570.000) دينار أردني، والواردات (4.749.570.000) دينار أردني، والواردات (14.733.749.000) دينار أردني، بينما بلغت الصادرات (4.805.234.000) دينار أردني والواردات (15.667.344.000) دينار أردني، بينما بلغت الصادرات لعام 2014 بلغ حجم الصادرات (16.280.189.000) دينار أردني، والواردات (4.797.583.000) دينار أردني والواردات (4.797.583.000) دينار أردني والواردات (14.537.181.000) دينار أردني والواردات (14.537.181.000) دينار أردني والواردات الأردنية وذلك في ظل ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين وازدياد احتياجاتهم الحياتية (البنك المركزي الأردني، تقارير 2000–2015).

ويبين الجدول التالي الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري خلال الفترة 2010-2015.

الجدول رقم (3-3) الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري خلال الفترة 2010-2015

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري	الشهر	السنة
4099.1	3	2010
4507.9	6	2010
5108.5	9	2010
5046.6	12	2010
4520.2	3	2011
4851.0	6	2011
5575.8	9	2011
5529.6	12	2011
4883.5	3	2012
5238.7	6	2012
5958.9	9	2012
5884.4	12	2012
5347.9	3	2013
5747.3	6	2013
6434.8	9	2013
6321.6	12	2013
5729.5	3	2014
6100.5	6	2014
6832.5	9	2014
6774.6	12	2014
6020.4	3	2015
6376.4	6	2015
7152.7	9	2015
7087.9	12	2015

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقارير 2008–2017.

يتضح من الجدول السابق أن الناتج المحلى الاجمالي بسعر السوق الجاري لشهر 3 من العام 2010 قد بلغ (4099.1)، وفي شهر 6 من العام 2010 قد بلغ (4507.9) أما في شهر 9 من العام نفسه فقد بلغ الناتج المحلى الاجمالي (5108.5) وفي شهر 12 (5046.6)، أما في شهر 3 من العام 2011 فقد بلغ الناتج (4520.2) وفي شهر 6 (4851.0) وفي شهر 9 (5575.8) وفي شهر 12 (5529.6)، بينما بلغ الناتج في شهر 3 من العام 2012 (4883.5) وفي شهر 6 (5238.7) وفي شهر 9 (5958.9) أما في شهر 12 من العام نفسه فقد بلغ (5884.4)، وفي عام 2013 فقد بلغ الناتج في شهر 3 (5347.9) وفي شهر 6 (5747.3) وفي شهر 9(6434.8) وفي شهر 12(6321.6)، بينما بلغ الناتج المحلى الاجمالي في شهر 3 من العام 2014 (5729.5) وفي شهر 6(6100.5) وفي شهر 9(6832.5) وفي شهر 12 من العام نفسه (6774.6)، أما في شهر 3 من العام 2015 فقد بلغ الناتج المحلى الاجمالي (6020.4) وفي شهر 6 (6376.4) وفي شهر 9 (7152.7) أما في شهر 12 فقد بلغ (7087.9) ويشير ذلك إلى وجود ارتفاع في نسبة الناتج المحلى الاجمالي بسعر السوق الجاري للفترة 2010-2015 (البنك المركزي الأردني، تقارير 2008-2017).

إرتفاع عجز الموازنة العامة: ويُقصد بهذا المفهوم ارتفاع مستوى الإنفاق العام على الإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة؛ مما يعني حدوث فجوة مالية "Fiscal Gap" بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتحسب كنسبة من الناتج العامة والنفقات العامة، التي تقاس بالفرق بين الإيرادات والنفقات العامة، وتحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"Gross Domestic Product GDP"؛ وبالرجوع إلى بيانات البنك المركزي الأردني يتضح الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة من (2004–2015) وذارة المالية، 2004) وذلك كما هو مُبيَّن في الجدول التالي .

جدول رقم (3-4) إجمالي النفقات والإيرادات العامة في الأردن للفترة (2004-2015)

الفجوة المالية(*)	النفقات العامة	الإيرادات العامة	السنة
	(دينار أردني)	(دينار أردني)	
222.000.000-	3.180.500.000	2.958.500.000	2004
477.100.000-	3.539.900.000	3.062.800.000	2005
443.500.000-	3.912.300.000	3.468.800.000	2006
615.000.000-	4.586.000.000	3.971.000.000	2007
692.700.000-	5.431.000.000	4.783.300.000	2008
1.449.700.000-	5.975.900.000	4.526.200.000	2009
1.054.200.000-	5.708.000.000	4.662.800.000	2010
1.380.800.000-	6.796.600.000	5.415.800.000	2011
1.823.600.000-	6.878.100.000	5.054.500.000	2012
1.307.200.000-	7.065.400.000	5.758.200.000	2013
583.500.000-	7.851.100.000	7.276.600.000	2014
926.600.000-	7.722.900.000	6.796.300.000	2015

المصدر: البنك المركزي الأردني (*) حسابات قام بها الباحث لحساب الفجوة المالية

أشارت البيانات المالية الرسمية إلى أن نسبة الدين العام بحلول اكتوبر 2016 قدرت بنحو 95.3% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزة قانون الدين العام الذي حدد سقفها ب 60%. وأصبحت خدمة الدين تقتطع أكثر من مليار دينار سنويا من النفقات الجارية من الموازنة العامة للدولة، أي من جيوب الفقراء، بينما أقساط الديون المستحقة يجري إعادة جدولتها، فقد بلغت موازنة. التمويل 5.2066 مليار دينار لتسديد الأقساط المستحقة خلال العام الحالي وتغطية عجز الموازنة. ويتم تغطية موازنة التمويل عن طريق الاقتراض، حيث ارتفعت وتيرة الاقتراض المحلي لتشكل ثاثي المديونية العامة، ناهيك عن الأثمان السياسية الباهظة التي تدفعها البلاد جراء الاقتراض

الخارجي، كالانصياع للضغوط السياسية والاقتصادية لتمرير سياسات تصب في مصالح الكيان الصهيوني والاحتكارات الرأسمالية، كما تعرض أمن واستقرار المنطقة العربية والاقطار الشقيقة للخطر (مقدادي، 2016). وبناء على البيانات الرسمية، فقد بلغت المديونية بنهاية عام 2016 أكثر من 27.3 مليار دينار، منها 26.247 مليار دينار وفق تقرير وزارة المالية، ونحو مليار دينار وردت في موازنة الدولة تحت باب تسديد التزامات سابقة على ثلاث سنوات 2017 حينار وردت في موازنة الدولة تحت باب من 100% من الناتج المحلي الإجمالي (البنك المركزي الأردني، تقارير 2004–2015).

ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي :وذلك بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ولتمويل القروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه؛ فوفقًا لإحصائيات البنك المركزي فقد بلغ الدين الداخلي للدولة لعام 2014 ما مقداره 2010،000 مليار دينار، مقارنة بـ 15.486،000،000 مليار دينار عام 2015، وبنسبة نمو بلغت 5.9%؛ أما الرصيد العام للدين العام الخارجي فقد بلغ في عام 2014 ما مقداره 8.030،100،000 مليار دينار مقارنة بـ 2014، ويُشكّل الدين العام ما نسبته 86.2% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي (البنك المركزي الأردني، 2017).

معدلات البطالة: تعاني المملكة الأردنية الهاشمية من وجود ارتفاع كبير في معدلات البطالة بشكل عام، والتي تشكّل عبئًا كبيرًا على الحكومات المتعاقبة؛ فمعدلات البطالة المرتفعة مزمنة؛ أي إنها مرتفعة لفترات زمنية طويلة، وعند الرجوع إلى وزارة العمل الأردنية والتقارير السنوية الصادرة عنها للفترة (2013–2015)، يتضح أن معدلات البطالة كانت 12.6% في عام 2013، و 13% عام 2014؛ وهذا دليل واضح على ضعف معدلات النمو

الاقتصادي، وعدم قدرة الاقتصاد على إيجاد وظائف جديدة وتشغيل الراغبين في العمل والقادرين عليه عند مستويات الأجور السائدة في السوق، وعدم ملاءمة منظومة التعليم الحالية (لخريجي الجامعات) لمتطلبات سوق العمل (وزارة العمل، 2017).

ارتفاع معدلات الضرائب في الأردن: وخصوصًا الضرائب غير المباشرة؛ ولكن على السلع الأساسية، الأمر الذي يعني أنها تُصيب الجميع، ولا أحد يستطيع التملُّص منها؛ ومن تلك الضرائب ما هو مفروض على الماء والكهرباء، والمشتقات النفطية، والأدوية، وملابس الأطفال، والسيارات، وغير ذلك الكثير؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات الدخول الحقيقية للأفراد والمجتمع، وبلغت الإيرادات الضريبية في عام 2014 ما مقداره 4.073.100.000 مليارات دينار عام 2015. ويُوَضِيِّ الجدول التالي حجم الإيرادات الضريبية في الأردن خلال الفترة (2010–2015) (البنك المركزي الأردني، 2017)

جدول رقم (3-5)
حجم الضرائب في الأردن للفترة (2010-2015)

· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
الإيرادات الضريبية (دينار أردني)	السنة
2.986.300.000	2010
3.062.200.000	2011
3.351.400.000	2012
3.652.400.000	2013
4.073.100.000	2014
4.096.300.000	2015

المصدر: البنك المركزي الأردني

يبين الجدول السابق حجم الضرائب في الأردن خلال الفترة 2010-2015، حيث بلغت الإيرادات الضريبية لعام 2010 (2.986.300.000) دينار أردني، أما في عام 2011 فقد بلغت (3.062.200.000) دينار أردني، وفي عام 2012 بلغت (3.062.200.000) دينار أردني، وبلغت (3.652.400.000) دينار أردني في عام 2013، بينما بلغت في عام 2014 أردني، وبلغت الإيرادات الضريبية الضريبية في 2015 دينار أردني، ويشير ذلك إلى وجود ارتفاع بمعدل الإيرادات الضريبية في ظل ازدياد أعداد اللاجئين السوريين على الاراضي الأردنية خلال الفترة (2010-2015).

انخفاض حجم المساعدات الخارجية :انخفض حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن من 2010،000.000 مليون دينار عام 2014 إلى 886.200.000 مليون دينار عام 2014 وذلك وفقًا لإحصائيات البنك المركزي الأردني، ولا يوجد أدنى شك في أن تلك المساعدات سنتلاشى ولن تكون موجودة أصلاً؛ خصوصًا تلك المساعدات التي كان يتم تقديمها بشكل سنوي من قِبَل دول الجوار الخليجية خاصة السعودية؛ فالمنحة الخليجية التي قُدُمت على خمس سنوات وكانت تبلغ 5 مليارات دينار استنفدت، ولن تتجدّ؛ خاصة أن أسعار النفط العالمية قد انخفضت، وانعكس ذلك بشكل سلبي على إيرادات السعودية النفطية، وأدًى إلى حدوث عجز في موازنتها؛ بل أدًى إلى قيامها باتخاذ إجراءات داخلية؛ مثل: تخفيض الرواتب، وإيقاف العديد من المشاريع التي كانت تُموَّل من قِبَل الحكومة، ويُشرف عليها القطاع الخارجي؛ إضافة إلى الاقتراض من العالم الخارجي (البنك المركزي الأردني، 2017).

على صعيد النمو الاقتصادي، ونتيجة لما شهدته وتشهده الدولة السورية من أحداث منذ على صعيد النمو الاقتصاد الأردني، فإن كل ذلك قد انعكس بشكل واضح

على توقعات النمو الحقيقي وعلى ما تحقق منه. وأن نسبة تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة أرتفع من نحو (77%) عام 2014 الى ما يزيد عن (82%) في العام 2015 وهو تقدم إيجابي، الا أن هناك اعتماد بنحو (18%) على القروض الخارجية في تغطية نفقات الدولة وهو مؤشر يعني صعوبة التخفيف من حدة المديونية الخارجية وأثرها السلبي على الاقتصاد الوطني.وقد وصل إجمالي القروض لعام 2015 الى نحو (6.168)مليار دينار أردني للحكومة الأردنية وما يقرب من (1.761) مليار دينار للمؤسسات المستقلة الأردنية، مما رتب عليه مديونية إضافية بلغت نحو (7.929) مليار دينار، وأن محصلة الموازنتين تشير إلى أن العجز المالي الكلي أنخفض بمبلغ 877 مليون دينار بعد المنح بين العامين 2014-2015 وهي نسبة انخفاض محورية تصل إلى نحو 34 .%، أما العجز المالي قبل المنح فقد أنخفض بمبلغ مليار دينار وبنسبة تصل إلى نحو 25%، ولعل ذلك دلالة هامة على التأثر الكبير واعتماد الاقتصاد الأردني على بند المنح الخارجية في تمويل مسيرة التتمية والنفقات الجارية في الأردن. وأن المديونية العامة الصافية للدولة قد ارتفعت بما يقارب ملياري دينار خلال العام 2015 وهي مديونية تسعى إلى تغطية العجز المالي الكلى، وتم تغطيتها مناصفة بين الديون الداخلية والخارجية (وزارة المالية، 2017).

المبحث الثالث: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على قطاع التعليم والصحة والطاقة والمياه:

أن اللجوء السوري قد أسهم في زيادة أعداد المراجعين للمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية؛ حيث وصل العدد إلى 1.2 ملايين مراجع، بزيادة نسبتها 20% عمًا كان قبل الأزمة؛ حيث بلغت تكلفة علاج اللاجئين السوريين 55 مليون دينار. أما في قطاع الزراعة، فإن الأزمة السورية فرضت تحديات؛ أبرزها: انخفاض حجم الصادرات الزراعية إلى الأسواق ذات الأسعار

العالية في شرق أوروبا وروسيا وأوكرانيا، من حيث الخضار والفواكه، إلى أكثر من 90% عامي 2011 و 2012، باعتبار أنها تُشحن عبر الأراضي السورية؛ كما أن اللجوء السوري والضغط على المساكن، والتوجه إلى العمران، أسهم في تلاشي زراعات الحدائق المنزلية التي تُؤمِّن للأسر مردودات غذائية ومالية، فضلاً عن دخول المواشي تهريبًا عبر الحدود، وزيادة كلفة الدعم للأعلاف، ومنافسة العمالة الزراعية السورية للمحلية، ورفع أسعار الخضار والفواكه جرًاء زيادة الطلب عليها. وفي القطاع التعليمي خلَّف اللجوء السوري أثرًا سلبيًا كبيرًا؛ حيث إن هناك أكثر من الطلب عليها. وطالبة سوريين أسهموا في عودة نظام الفترتين في المدارس الحكومية؛ إضافة إلى الآثار الاجتماعية والمعيشية؛ مثل: ارتفاع أجور السكن، واتساع ظاهرة زواج القاصرات، وزيادة نسبة التسول (وزارة الصحة، 2017).

أولاً: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على واقع التعليم في الأردن:

اتخذت الحكومة الأردنية منذ بداية أزمة اللجئين السوريين عدداً من الإجراءات للتسهيل على اللاجئين السوريين، مثل السماح لأبناء اللاجئين السوريين ممن يحملون وثائق لجوء صادرة من مفوضية اللاجئين بالدراسة في المدارس الحكومية في المدن والبلدات التي يقيم فيها اللاجئون السوريون، وذلك جنباً إلى جنب مع الطلبة الأردنيين، إذ بلغ عددهم خلال العام الدراسي (2012–السوريون، وذلك جنباً إلى جنب مع الطلبة الأردنيين، إذ بلغ عددهم خلال العام الدراسي (2013فية منال المملكة من المدارس الحكومية في شمال المملكة من اكتظاظ الغرف الصفية، وعودة نظام الفترتين، وخصوصاً في المدارس التي استقبلت أعداداً من الطلبة السوريين، ما استدعى زيادة عدد الغرف الصفية، توسعة المرافق الصحية والمختبرات المدرسية، وغيرها من لوازم وأثاث ومعدات، لاستيعاب التزايد في أعداد الطلبة، وتلافى الأثر السلبي لهذا التزايد على نوعية التعليم، وعلى إثر ذلك أبرمت اتفاقية مع منظمة

اليونيسيف، تكفلت بموجبها المنظمة المذكورة بتكاليف الدراسة، من أجور معلمين وكتب مدرسية، ومرافق وخدمات تعليمية، وتمويل أو توسعة مدارس جديدة، وصيانة غرف صفية في مدارس قائمة في المدن والبلدان التي يدرس فيها طلبة سوريون، وقامت الحكومة الأردنية بالتعاون مع منظمة اليونيسف وحكومات دول أخرى كدولة البحرين بالسماح بإنشاء مجمعات تعليمية داخل المخيمات المخصصة للاجئين (وزارة التربية والتعليم، 2017).

وتقدر تكلفة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة السوريين في المدارس الأردنية بنحو (250) مليون دينار سنوياً، سواء تكاليف مباشرة أو غير مباشرة، في حين أشارت مصادر الوزارة إلى أنهاعملت على بناء نحو (5) آلاف غرفة صفية، فاقت كلفتها (600) مليون دولار، لتلبية حاجات ومتطلبات استيعاب الطلبة السوريين، إضافة إلى تعيين وتدريب أعداد كبيرة من المعلمين للتعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلبة. وحولت الوزارة، (98) مدرسة حكومية للعمل على نظام الفترتين، وستعمل في العام الدراسي المقبل على تحويل (100) مدرسة أخرى على النظام ذاته، لاستيعاب الطلبة السوريين الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم، بحسب المصادر. وتسبب اللجوء السوري بضغط كبير على المدارس، نتج عنه ارتفاع عدد المدارس ذات الصفوف المكتظة من (36%) العام (2013) إلى (46 %) العام (2015) (مبيضين، 2016). إذن تسبب اللجوء السوري بضغط كبير على المدارس نتج عنه ارتفاع عدد المدارس ذات الصفوف المكتظة من (36 %)

نظراً لارتفاع أعداد اللاجئين السوريين على الأراضي الأردنية وحاجتهم للتعلم، فإن قطاع التعليم في الأردن يواجه تحديات عديدة من أبرزها (خطة الاستجابة الأردنية،2017–2019: 9):

^{1.} زيادة أعداد الطلبة في المدارس.

- 2. نقص الكوادر (المعلمين والإداريين).
- 3. العمل بنظام الفترتين في أكثر من مئة مدرسة حكومية.
- 4. نقص في عدد المدارس ونقص في البني التحتية للمدارس الموجودة.
- 5. الاختلاف في الثقافة العامة بين التلاميذ واختلاف المناهج التعليمية.
- 6. نتيجة زيادة عدد الطلبة أدى إلى زيادة الطلب لإنشاء مدارس جديدة لاستيعاب هذه الأعداد، إذ تم استحداث (98) مدرسة للسنة الدراسية 2016-2017 .

ثانياً: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على واقع الصحة في الأردن:

عانى القطاع الصحي الحكومي في الأربن من صعوبات أساسية نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المملكة، وفرض تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة الأردنية الهاشمية بأعداد كبيرة أعباء هائلة إضافية على موارد وامكانياتها وكوادرها وزارة الصحة التي تحملت مسؤولية معالجة المصابين من اللاجئين، وتقديم الرعاية الصحية لمختلف شرائح اللاجئين السوريين والمقيمين السوريين على أراضي المملكة، في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية الشاملة والأولية في المدن والبلدات التي يوجد فيها هؤلاء اللاجئون، وقد شهدت هذه المستشفيات والمراكز تضاعف أعداد المراجعين لها من طالبي العناية الطبية من اللاجئين، وشهد الطلب على الأدوية والإسعافات الطبية نزايداً متنامياً، مع تفاقم أزمة اللجوء يوماً بعد يوم، إذ أشارت سجلات وزارة الصحة في الربع وزارة الصحة الأردنية إلى أن (14708) مرضى سوريين راجعوا مستشفيات وزارة الصحة في الربع الأخير من عام (2012) في محافظات الشمال، وأدخل (3641) حالة إلى المستشفيات الحكومية لنطقي العلاج، في حين اجريت عمليات جراحية لحوالي (305) مريضاً،أما الذين راجعوا المراكز

الصحية فقد وصل عددهم إلى (27218) مراجعاً من اللاجئين السوريين (تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، سميح المعايطة لوكالة CNN الأمريكية (وزارة الصحة، 2017).

وللدلالة على بعض هذه الضغوط التي تعرض لها قطاع الصحة الأردني فقد تجاوزت نسبة أشغال مستشفى المفرق الحكومي بحلول شهر نيسان (2013) نسبة (110%) مقارنة مع (70%) قبل دخول اللاجئين إلى المحافظة، الأمر الذي تطلب توفير أسرة إضافية في المستشفى لمواجهة الاختلالات التي أفرزتها عمليات تدفق اللاجئين السوريين إلى البلاد، وبلغ عدد مراجعي عيادات المستشفى وقسم الإسعاف والطوارئ في المستشفى المذكور (326) ألف مريض عام (2012) مقارنة مع (175) ألفاً عام (2010)، ما أدى إلى مضاعفة جهود الكوادر الطبية والتمريضية إلى جانب استنزاف العلاجات التي توفرها وزارة الصحة لطالبيها المرضى الأردنيين (وزارة الصحة، 2017).

وأعاد قدوم اللاجئين السوريين للأردن العديد من الأمراض السارية التي اختفت كالملاريا وشلل الأطفال والحصبة، ولذا كان على وزارة الصحة منع وصول هذه الأمراض وتفشيها بين أفراد المجتمع الأردني عن طريق التطعيم للأطفال والمواليد، وقد تعاونت الحكومة الأردنية منذ بداية الأزمة مع وكالات الأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة، سواء في المجتمعات المحلية التي يوجد فيها السوريون أو في مخيم الزعتري للاجئين، من اجل تقديم الرعاية الصحية المناسبة للاجئين بأفضل نوعية، وتخفيفاً للضغوطات الواقعة على عاتق القطاع الصحي الحكومي ذي الإمكانيات المادية الضعيفة، ومنعاً لتأثير الوضع الصحي للاجئين سلباً على صحة المجتمع المحلي، مثل ازدحام المستشفيات والمراكز الصحية، أو النتقال الأمراض المعدية والسارية والخطرة إلى صفوف الأطفال والمواطنين، ومن هذه الأمراض:

السل، والحصبة والتهاب الكبد الفيروسي بنوعيه (ألف وباء) والتدرن الرئوي والتيفوئيد واللاشمانية والأيدز (موقع خبرني، 2013)، وقد نفذت وزارة الصحة الأردنية وبالتعاون مع شركائها في المخيمات والمجتمع المحلي عدة حملات تطعيم استهدفت آلاف الأطفال السوريين ضد عدة أمراض منها: شلل الأطفال، والحصبة وفيروس التهاب الكبد وغيرها.

كما أجريت مئات العمليات الجراحية الكبرى للمصابين السوريين المدنيين والعسكريين في المستشفيات الحكومية في محافظات اربد والمفرق والزرقاء مثل الكسور والإصابات المختلفة بالأعيرة النارية، كما تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع شركائها من المنظمات الدولية وكالات الأمم المتحدة وفرق مستشفيات الميدان التابعة للدول المانحة، بعقد دورات تدريبية لمقدمي الخدمات الصحية من مختلف الجهات العاملة بالمجال الصحى في المخيم على إدارة الجهود الصحية المختلفة.كما تقوم فرق وزارة الصحة بالكشف الصحى الدوري على مرافق المخيم لضمان موافقة معايير الصحة والسلامة العامة فيما يخص الغذاء والدواء والصرف الصحي والتزام معايير الصحة العامة في المطابخ الملحقة بالمخيم ومستودعات تخزين الأغذية فيه، وتقوم بفحص مياه الشرب الموردة للمخيم للتأكد من مطابقتها لمواصفات الصحة والسلامة وخلوها من التلوث والجراثيم، وذلك لضمان صحة قاطني المخيم ومنعاً من انتشار الأمراض المعدية إلى المجتمع المحلى. وتقوم وزارة الصحة بالتعاون مع اليونيسيف بالعديد من الجهود الإدارية لتلبية المتطلبات الصحية لمختلف شرائح اللاجئين، ومن ذلك: مراجعة مدونة وطنية لتسويق بدائل لبن الأم، ومناقشة أنشطة بناء القدرات لوزارة الصحة على تعزيز الرضاعة الطبيعية، وإجراء دراسة عن واقع وفيات الأطفال، وتحديد الإجراءات اللازمة لتحسين رعاية الأطفال حديثي الولادة، وخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في مستشفى الرمثا، اربد، المفرق، والزرقاء (وزارة الصحة، 2017).

بلغ عدد المواليد السوريين في عام (2013) في مستشفى المفرق الحكومي (1549) مولوداً، كما بلغ عدد مراجعي المستشفى من اللاجئين السوريين للعام ذاته (14620) مراجعاً ومراجعة، فيما سجل قسم الطوارئ في المستشفى مراجعة حوالي (9) آلاف سوري، بينما نفذت الكوادر الطبية في المستشفى خلال العام (2012) (463) عملية للاجئين السوريين من الأطفال والنساء. وتعد مستشفى المفرق والرمثا وإربد وجرش من أكثر المستشفيات التي تشهد ضغوطاً من الأعداد الإضافية من المراجعين منذ بدء الأزمة السورية، وازدياد نسبة استهلاك الأدوية بلغت الأعداد الإضافية من المراجعين منذ بدء الأزمة السورية، وازدياد نسبة استهلاك الأدوية بلغت المواد الطبية والأجهزة وسيارات الإسعاف بنسبة تجاوزت الـ 30%، ويواجه القطاع الصحي في الاردن تحديات كبيرة بسبب موجة اللجوء السوري وتتمثل هذه التحديات بما يلي: (وزارة الصحة، الاردن تحديات كبيرة بسبب موجة اللجوء السوري وتتمثل هذه التحديات بما يلي: (وزارة الصحة،

- ارتفاع نسبة الإشغال في المستشفيات وتقديم الخدمات العلاجية وزيادة نسب صرف المستهلكات الطبية وغير الطبية بنسبه تزيد عن30%.
 - ارتفاع الطلب على استهلاك الادوية والاجهزة والمعدات الطبية.
- ظهور بعض الأمراض المعدية بين اللاجئين السوريين التي أدت إلى القيام بحملات تطعيم
 متعددة وبكلفة مادية مرتفعة.
- ازدياد مشاكل الصحة العامة (مشاكل المياه وفحصها ومراقبتها بشكل مستمر، النفايات الطبية وعمليات الاتلاف المكلفة، مراقبه الغذاء وطرق نقله وتخزينه وتقديمه).

يهدف قطاع الصحة في خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية إلى تعزيز مركزية النظام الصحي الوطني للاستجابة للأزمة السورية، وشمول الخطة لنطاق واسع من الأنشطة، بدءاً من التخلات المباشرة التي تضمن تلبية الاحتياجات الملّحة على المدى القصير للأردنيين واللاجئين السوريين من خلال دعم الخدمات الصحية الأولية والثانوية وخدمات المرحلة الثالثة في كل من المخيمات والمناطق الريفية والحضرية، والاستثمارات المنهجية التي تعزز قدرة النظام الصحي الوطني بما في ذلك بناء منعة للنظام الصحي الحكومي من خلال الاستثمار في نظام إدارة المعلومات والخدمات اللوجستية. (خطة الاستجابة الأردنية، 2017–2019)

ثالثاً: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على أزمة الطاقة في الأردن:

عانى قطاع الطاقة في الأردن نتيجة لارتفاع أعداد اللاجئين السوريين في أراضي المملكة من ضغوط متزايدة، وأصحبت مواكبة الاحتياجات المتزايدة بزيادة القدرة الإنتاجية لتوفير الطاقة الكهربائية وتجنب النقص أمراً ضرورياً فيها وهذا استدعى أن نقوم شركة كهرباء من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية لها أن تستخدم مولد التوبين الغازي بقدرة إنتاجية تصل إلى (146) ميجا واط وبكلفة إنشائية بحوالي (105) مليون دولار. وقام بعض اللاجئين السوريين داخل المخيم بأخذ الكهرباء من محولات الكهرباء في مخيم الزعتري بإجراء توصيلات من أعمدة الكهرباء بأنفسهم من أجل تزويد خيمهم وكرفاناتهم بالإنارة، ما يؤدي إلى حدوث "تماس كهربائي" وبالتالي اشتعال بعض الخيم التي يمتد اشتعالها ليطال أعداداً كبيرة منها، وفي بعض الأحيان تحصل إصابات بالأرواح أو إصابات بالحروق المختلفة أو احتراق ممتلكات اللاجئين (وزارة الطاقة والثروة المعدنية،

استمر الاستهلاك الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي في عامَى 2013 و2014، مع زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتقال قطاع الأعمال السوري إلى الأردن. ونما الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي بنسبة (2.8) في المئة في العام 2013 و(3.1) في المئة في العام 2014. فضلاً عن ذلك، ساهم استهلاك اللاجئين السوريين في النمو الاقتصادي، لكن الزيادة في استهلاك الأردنيين هي التي أدّت إلى توسع الناتج المحلى الإجمالي. كان تدهور التجارة هو العامل الاقتصادي الأساسي في زعزعة الاستقرار، مايُعدّ مؤشراً على أن المشاكل الاقتصادية لاتنبع في المقام الأول من وجود اللاجئين، وأن الصراعات في الدول المحيطة تلعب دوراً هاماً في ذلك. وعليه فإن واقع التحديات الاقتصادية في الأردن يشير إلى أن الحدّ من عدد اللاجئين السوريين لن يصلح التحدّيات الاقتصادية المختلفة في البلاد.إضافةً إلى ذلك، وسمّع المجتمع الدولي إلى حدّ كبير المساعدات الخارجية والمنح التتموية في أعقاب الأزمة. وبين عامَى 2012 و 2015، تلقّي الأردن مبلغاً غير مسبوق من المساعدات الدولية التي ساهمت في زيادة نمو الناتج المحلى الإجمالي. ففي العام 2012، وصلت قيمة المنح والقروض الخارجية إلى (3.1) مليار دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف إجمالي ماتلقاه الأردن في العام 2011، وأكثر من ضعف الأموال التي تلقاها في أي سنة منذ العام 2000.ووصلت قيمة المساعدات الاقتصادية الأميركية المقدّمة إلى الحكومة الأردنية وحدها (700) مليون دولار في عامَى 2014 و 2015، أي تقريباً ضعف المبلغ الذي قدمته الولايات المتحدة في العام 2011.وما من شك في أن أزمة اللاجئين السوريين ساهمت في حدوث ارتفاع حاد في التمويل الأجنبي. والواقع أن التكلفة السنوية في الميزانية المخصَّصة للاستجابة الإنسانية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن تبلغ 3 في المئة من الناتج المحلى الإجمالي للأردن .ومع ذلك، يبدو أن إعياء المانحين بدأ بالظهور ولم تتم تلبية العديد من النداءات الحكومية والإنسانية. (وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2017).

رابعاً: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على مشكلة المياه في الأردن:

يعد الأردن من أفقر أربعة دول في المياه في العالم، بلغت حصة الفرد حوالي (3 135) ومعدل الطاقة السنوية في السنة، في حين يبلغ خط الفقر العالمي للمياه في السنة (3 1000م)، ومعدل الطاقة السنوية للمياه المتجددة والقابلة للتطوير يقدر بحوالي (3 780) مليون متر مكعب، منها حوالي (3 800) مليون متر مكعب مياه جوفية، ويواجه قطاع المياه جمله متر مكعب مياه جوفية، ويواجه قطاع المياه جمله التحديات ويمكن إجمالها بما يلي (وزارة المياه والري، 3 201):

- اتساع الفجوة بين الطلب على المياه والمتاح منها.
- تدني حصة الفرد السنوية من المياه المتاحة لجميع الاستعمالات إلى اقل من 15% من خط
 الفقر المائى العالمي.
 - ضعف كفاءة أداء أنظمة التزويد والتوزيع المائي.
 - ارتفاع نسبة الفاقد من المياه.

ومن هذه التحديات أيضاً ارتفاع نسبة النمو السكاني والهجرات الإقليمية القسرية، حيث أثرت أزمة تدفق اللاجئين السوريين على قطاع المياه، وأصبح توفير مصادر مائية وخدمات الصرف الصحي من التحديات التي تتطلب إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي، وأن إنشاء المخيمات ضمن مناطق الأحواض المائية يشكل خطراً على المياه الجوفية، الأمر الذي تطلب اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لعدم تلوث هذه المصادر، بالإضافة إلى أهمية توسعة ورفع القدرة الاستيعابية لشبكات المياه والصرف الصحي، خاصة في المحافظات الشمالية التي تشهد زيادة سكانية مضطردة نتيجة للجوء السوريين، فاستمرار ألازمة السورية وتدفق مئات آلاف اللاجئين السوريين للأردن أدى الى تفاقم الأزمة المائية في الأردن الذي يعاني من شح موارده

وندرتها وتسبب في تتاقص الكميات المخصصة للفرد الواحد إلى حوالي (100) لتر يومياً، لعل هذا الكم من اللاجئين زاد الأعباء المالية على الخزينة إذ قدرت كلفة المياه لهم بحوالي (360) مليون دينار، كما قدرت وزارة التخطيط حاجة هذا القطاع إلى (18.6) مليون دولار لتمويل مشاريع لضمان توفير مصادر مياه مستدامة والحد من التلوث، وأثر ذلك على خدمات الصرف الصحي في المجتمعات المحلية الوطنية واللاجئة وشكّل ضغوطاً قاسية على نظام توريد المياه للمواطنين بشكل ملموس، وقد قامت الحكومة الأردنية بحساب التكلفة المالية والاقتصادية للاجئين السوريين في مجال المياه، فتبين أن التكاليف المباشرة قصيرة المدى للاجئ السوري هي (310) دولاراً وبرقم إجمالي وصل إلى (600) دولار (جريدة الدستور، 2013).

وقد قدرت الحكومة الأردنية الاحتياجات من المياه للأغراض المختلفة بحوالي (1.400) مليار متر مكعب لكافة مناطق المملكة، أضاف الطلب الاستثنائي لوجود اللاجئين السوريين، عجزاً إجماليا يقدر بحوالي (550) مليون متر مكعب سنوياً، عولج هذا العجز باتباع برنامج التقنين، فوزعت المياه على المواطنين بواقع يومين في الأسبوع، وجلب مصادر مياه جديدة، فقد بلغ إجمالي الإنفاق (586) إيرادات سلطة المياه لعام (2012) حوالي (161) مليون دينار بينما بلغ إجمالي الإنفاق (586) مليون دينار بعجز يبلغ (425) مليون دينار، إذ لم تستطع سلطة المياه تسديد المستحقات المالية المترتبة عليها في العام (2012) لشركات الكهرباء والمقاولين ومصفاة البترول بسبب العجز المالي الذي تعانيه، لأن سعر الكهرباء تضاعف لترتفع فاتورة الكهرباء إلى نحو (85) مليون دينار بعد أن الذي تعانيه، لأن سعر الكهرباء تضاعف لترتفع فاتورة الكهرباء إلى نحو (65) مليون دينار، وبلغت تكلفة المتر الواحد من المياه على السلطة (37) قرشاً بدل كانت نحو (65) مليون دينار، وبلغت تكلفة المتر الواحد من المياه على السلطة (37) قرشاً بدل الثمان مياه، ولم تتمكن السلطة من توفير سوى (13%) من مصادر المياه الجديدة في حين ان

نسبة الطلب ارتفعت لعام (2013) إلى ما نسبته (24%)، وتقدر كمية مياه الشرب التي تضخ يومياً من الآبار داخل أو من خارج مخيم الزعتري للاجئين تنقل بواسطة الصهاريج بحوالي (35) متر مكعب، وذلك باحتساب معدل (35) لتر/ اليوم/ للفرد وهي كمية كبيرة جداً الأمر الذي يهدد باستنزاف الآبار (وزارة المياه والري، 2017).

وكان لزيادة عدد اللاجئين السوريين الذين باتوا يتدفقون إلى أراضي المملكة أثره الضاغط على المتطلبات الأساسية التي تدعمها الحكومة الأردنية من طحين ومياه وكهرباء وغاز منزلي وقدرت وزارة التخطيط حاجة الحكومة الأردنية بمبلغ (243.7) مليون دولار تعويض مخصصات الدعم لهذه المواد الأساسية ضمن موازنة الدولة في العام (2013).

المبحث الرابع: تداعيات مشكلة اللاجئين على قطاع العمل والأمن في الأردن:

تشكل الأزمة السورية تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، إذ تقدر تكلفة استضافة اللاجئين بأكثر من (2,5) مليار دولار سنوياً، وقد ساهمت أعداد اللاجئين في ارتفاع نسبة السكان في الاردن بحوالي (10%)، فشكل هذا ضغطاً على البنية التحتية، بالإضافة إلى نشر المزيد من القوات المسلحة الاردنية على الحدود الشمالية لضبطها، ويشكل وجود تنظيمات مسلحة متعددة منها متطرفة ومنها تكفيرية منخرطة في الصراع الدائر في سوريا تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني، وقد يرتقي هذا التحدي إلى تهديد بأية لحظة وهو أمر يتطلب المزيد من المتابعة الدقيقة لما يجري داخل سوريا والاستعداد لمواجهة ذلك في اللحظة الحاسمة.

أولاً: تداعيات اللاجئين السوريين على قطاع العمل في الأردن:

مع اندلاع الأزمة السورية ظهرت هناك عملية إحلال للعمالة السورية في السوق المحلي ومنافستها للعمالة المحلية في مختلف المهن والقطاعات، وحتى داخل المحال التجارية وذلك بهدف توفير مصادر دخل لأسرتهم، فضلاً عن كونها تتقاضى أجوراً تعادل نصف تلك التي يتقاضاها العامل الأردني فأدى ذلك إلى إيجاد بطالة محلية بدأت تظهر أثارها على بعض الأسر الأردنية لفقدانها مصادر دخلها، ويمكن إجمال العواقب التي خلفتها أزمة اللاجئين على قطاع العمل بالآتي (وزارة العمل، 2017):

- ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في صفوف الشباب والعمال ذوي المهارات المتدنية.
- اشتداد المنافسة، وازدياد الضغط على الأجور، وتدهور ظروف العمل، وزيادة العمل غير
 المنظم.
- نضوب سبل العيش في اقتصادات المجتمعات المحلية المضيفة جراء الظروف المتوترة
 لسوق العمل، وانخفاض الدخل، وارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- ضعف إدارة وتنظيم سوق العمل، وضعف قدرة الحكومتين على التصدي بطريقة ملائمة للوضع.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية المختلفة لزيادة الطلب بينما تضاعفت أجور السكن وأسعار الشقق والمنازل شح المساكن القابلة للتأجير ما شكل أعباء مضاعفة على المواطن الأردني في وقت تمر فيه المملكة بظروف اقتصادية صعبة، فضلاً عن المسيرات الشعبية التي كانت تنطلق في مختلف مدن المملكة احتجاجاً على انتشار الفساد السياسي والإداري وفشل السياسات الحكومية وهذا صاعد من المطالب الاقتصادية والمطالبة بالإصلاح السياسي.

وفيما يتعلق بالعمالة السورية وتأثيرها على سوق العمل الأردني، فقد تضاربت تقديرات وزارة أعداد السوريين اللاجئين وغير اللاجئين الذين دخلوا إلى سوق العمل، فقد أشارات تقديرات وزارة العمل الأردنية إلى أن تعداد العمالة السورية في الأردن يتراوح ما بين (150–160) ألف عامل، مقارنة مع (2333) عاملاً سورياً مسجلين لدى وزارة العمل الأردنية قبل اندلاع الأزمة (الفينيق، 2013).

في حين يقدر خبراء اقتصاديون فرص العمل التي استحوذت عليها العمالة السورية في حين يقدر خبراء اقتصاديون فرص العمل الأردنية عام (2013)، كان هناك حوالي الأردن بنحو (160,000) سوري يعملون بشكل غير قانوني في المفرق واربد، وكان هناك حملات من قبل الشرطة ومفتشي العمل المحلي لمنع السوريين من العمل دون تصاريح عمل. وتعد العمالة السورية منافساً جيداً في كثير من المهن في السوق الأردني نظراً لقلة كلفتها مقارنة بغيرها من العمالة الوافدة، إلاأن تقصير أرباب العمل بتسجيل تلك العمالة رسمياً لدى وزارة العمل أو الحصول على ترخيص لها، ويُقدر الإيراد الضائع على الخزينة من عدم ترخيص العمالة السورية بنحو (11) مليون دينار أردني سنوياً، يذهب منها ما يقرب من نحو (2,7) مليون دينار لصندوق تأهيل وتدريب العمالة الأردنية لدى صندوق التدريب المهني والحرفي، ناهيك عما يتركه ذلك من أثر على عدم إشراك تلك العمالة في الضمان الاجتماعي وما يترتب على ذلك من فرص ضائعة في يتحصيل إيرادات مباشرة لمؤسسة الضمان الاجتماعي في شكل اشتراكات واقتطاعات تصل إلى ما يزيد عن (16) مليون دينار سنوياً (الوزني، 2012).

وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن ما يقارب (44,8%) من السوريين في الأردن هم في سن وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن ما يقارب (44,8%) من تتراوح أعمارهم (18-59%) سنة حسب تعداد عام

(2015)، يمكن القول إن تلك النسبة تسربت إلى سوق العمل الأردني بطريقة أو أخرى، في ظل تواجد ما يزيد عن (80%) من اللاجئين السوريين خارج المخيمات موزعين في العديد من المحافظات. وهذه الأرقام مرشحة للازدياد بسبب استمرار الأزمة وتوافد اللاجئين بكل الطرق القانونية وغير القانونية ما يشكل تحدياً كبيراً للسياسة العامة للدولة في مجال إيجاد فرص عمل للأردنيين، فضلاً عن نسبة الأطفال السوريين العاملين في العديد من المهن حيث ينتشرون بشكل ملفت في محلات صيانة السيارات بمختلف أنواعها إلى جانب البيع على الشوارع الرئيسية داخل المدن (العلان، 2015).

وهناك تقديرات أخرى غير رسمية تشير إلى أن عدد الأطفال السوريين في سوق العمل الأردني يقارب (30) ألف طفل، في حين بلغ عدد الأطفال السوريين في الأردن حسب تعداد شهر نيسان (2015) من عمر (0-17) سنة ما يقارب (280,915) ألف طفل، ويشير ذلك إلى تفاقم أزمة العمل في الأردن بعد تخطي تلك الأعداد من الأطفال سن (17) سنة ودخولهم معترك العمل. من أبرز التحديات التي يواجهها قطاع العمل والعمال في الأردن في ظل اللجوء السوري ما يلي (وزارة العمل، 2016):

- زيادة أعداد العمالة السورية وانخفاض فرص العمل المتاحة للعمالة المحلية.
 - ازدياد حجم الاقتصاد غير المنظم في سوق العمل الأردني.
 - ازدیاد حجم البطالة وتدنی معدلات الأجور.
- تراجع المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى ازدياد حاجة اللاجئين السوريين إلى العمل من أجل الإنفاق على احتياجاتهم الأساسية.

- الحاجة إلى توفير مشاريع مستدامة للمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين السوريين تسعى إلى تعزيز التنمية المحلية وتهدف إلى صمود هذه المجتمعات أمام أزمة اللجوء السوري.
- تعزيز خلق فرص عمل لائقة للاجئين السوريين والمواطنين في المجتمعات المضيفة للعيش بكرامة والمحافظة على الأمن الوطني من خلال المساواة في الحصول على فرص العمل والمحافظة على التعايش المجتمعي السلمي.
- التعاون مع المنظمات العالمية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال ومن خلال مراكز الدعم الاجتماعي والتعليمي لأعاده تأهيل هذه العمالة ودمجها في المجتمع.

أثر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية منذ أوائل عام (2011) سلباً على الأردن، نجم عن ذلك انخفاض في عائدات السياحة والتحولات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أضاف ارتفاع تكاليف الطاقة، وخاصة في أعقاب الهجمات المتكررة على خط الغاز المصري في سيناء، والذي أدى إلى تعطيل مصدر الأردن الرئيسي من الغاز الطبيعي، وإرغام الحكومة الأردنية على اللجوء إلى استيراد الوقود الثقيل لتوليد الكهرباء، ما أدى إلى أعباء مالية كبيرة على المملكة، إذ انخفضت مستويات النمو إلى أقل من نصف المتوسط للسنوات (2000–2010)، والتي ثبتت عند معدل (2.3%) في عام (2011)، واتسع العجز ليصل إلى نسبة (12.0%) من الناتج المحلى الإجمالي مقارنة مع (6.1%) في عام (2010) (موقع الوقائع الإخبارية، 2016).

وتقدر تكلفة استضافة اللاجئين في الأردن في الفترة ما بين (2011 -2015) بنحو (6) مليار و (700) مليون دولار أمريكي، في حين تبلغ التكلفة التقديرية لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام (2016 -2018) بنحو 7,9 مليار دولار موزعة على النحو الآتي:

الدعم المطلوب للاجئين: (2,483) مليار دولار أمريكي.

- الدعم المطلوب لتمكين المجتمعات المستضيفة: (2,306) مليار دولار أمريكي.
 - الدعم المطلوب للخزينة: (3.201) مليار دولار أمريكي.

ثانياً: تداعيات اللاجئين السوريين على قطاع الأمن في الأردن:

تعد خدمات الأمن والحماية والدفاع المدنى من الخدمات المحورية التي التزم الأردن بتقديمها للاجئين على مر تاريخه، وقد وفر الأردن خدمات الأمن والحماية والدفاع المدنى للاجئين سواء استفادوا منها ضمن المخيمات الرسمية المعتمدة أو الأماكن العامة، أو أولئك الذين انتشروا بين السكان في شتى أنحاء المملكة، سواء أكانوا يقطنون بشكل منفرد أو لدى عائلات أردنية، وأشارت الدراسة التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجموع الكلي لخدمات الحماية والأمن والدفاع المدنى على مدى الفترة محل البحث (2011-2012) إلى (49.19) مليون دينار أردني. إذ تتحمل الأجهزة الأمنية جهداً كبيراً ومضاعفاً لتأمين الأمن والاستقرار للمخيمات وأفراد المجتمع الأردني، إذ تترتب على إثر ذلك زيادة أعداد الكوادر البشرية والمرتبات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في النفقات في مجالات: الحركة والسيارات، والمحروقات والجهد الإضافي في العمل، وهذا أثر على الجهد الأمنى المقدم لخدمة الموطن، وقد بلغ مجموع الجرائم التي ارتكبها اللاجئون السوريون منذ 2011/1/1 لنهاية العام نفسه (5717) جريمة، فيما بلغت في العام (2012) (1836) جريمة بنسبة (34%) مقارنة مع (18%) للعام (2011) وبواقع (981) جريمة، وبلغت نسبة الجرائم المرتكبة من قبلهم في العام (2013) نحو (48%) من المجموع العام، وبواقع (2900) جريمة.وكان عدد القضايا ذات الطابع الأخلاقي في الفترة نفسها (177) قضية، بنسبة (3%)، أغلبها قضايا زنا وادارة بيوت بغاء، وهتك عرض وأعمال منافية للحياء واغتصاب أما في قضايا المخدرات، فبلغ مجموعها (243) قضية، في حين بلغ مجموع قضايا المخدرات التي جري ضبطها داخل مخيم الزعتري (9) قضايا، وأودعت للقضاء، وكانت الإحصائية الرسمية أن عدد الموقوفين من الجنسية السورية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل منذ (2011/3/15) حتى نهاية عام (2012) (2007) موقوفين، بينهم (802) موقوف إداري أفرج عنهم، و (21) في السجن، وبلغ و (1113) موقوفاً قضائياً، فضلاً عن (414) محكوماً مفرجاً عنهم و (109) داخل السجن، وبلغ عدد الموقوفين الذين ما يزالون داخل السجن منذ بداية الأزمة السورية (273) موقوفاً، وبلغ عدد الموقوفين المفرج عنهم (2334)، وبلغ عدد قضايا السرقات التي ارتكبها اللاجئون السوريون منذ بداية الأزمة (807) جرائم شكلت ما نسبته (14%) من مجموع الجرائم والقضايا المرتكبة بينها الداخلية، (337) قضية احتيال، وقد برزت من الناحية الأمنية الظواهر التالية (وزارة الداخلية، 2017):

- زيادة في قضايا المشاجرات والسرقات والتزوير الوثائق واستخدامها من كفالات، وبطاقات خدمة الجالية السورية من قبل أفراد من اللاجئين.
 - المظاهرات شبه اليومية بالمخيمات.
 - ازدياد حالات التسول.
- حالات نفسية وعصبية لدى أطفال ونساء في القرى الأردنية الحدودية جراء سماع الانفجارات
 في الجانب السوري.
- احتقان مجتمعي من قبل بعض الفئات ضد اللاجئين جراء تحويل الجمعيات الخيرية
 مساعداتها للاجئين السوريين دون الفقراء الأردنيين.
- أدت الهجرة الدولية المتعاقبة الداخلة إلى الأردن والزيادة السكانية الكبيرة الناجمة عنها إلى خلق ضغوط لم تكن معروفة سابقاً على الموارد المتاحة كالموارد الطبيعية (المياه والأراضي

الزراعية والبيئة)، وعلى الخدمات المجتمعية المقدمة بمختلف أنواعها (التعليم والصحة والإسكان). وشكلت الأعداد الكبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل الأردني من غير الأردنيين ضغطاً متواصلاً على فرص العمل المتوافرة المحدودة، مما أدى إلى بروز ظاهرة البطالة واستمرار مستوياتها صعودا في ظل غياب البرامج والإجراءات المنظمة لسوق العمل ومحدودية الاستثمار والمشاريع الجديدة القادرة على استيعاب الأيدي العاملة الداخلة إلى السوق من جهة، وغياب السياسات التي تنظم استقدام الأيدي العاملة غير الأردنية من جهة أخرى. وأدى وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة إلى تدني الأجور في بعض القطاعات الاقتصادية نظرا لزيادة العرض من قوة العمل وخاصة غير الأردنية التي تميل في قبول العمل بأجور تقل بكثير عن الأجور التي تقبلها العمالة الأردنية وذلك للتفاوت الاقتصادي بين الأردن والدول التي قدمت منها تلك العمالة.

ولابد من القول إن التطورات على الساحة الإقليمية شكلت فيما بعد الثورات العربية "الربيع العربي" بيئة ملائمة لزيادة نشاط التنظيمات الإرهابية وتنمية قدراتها العسكرية، وذلك عن طريق عمليات التجنيد والتشغيل والدعاية على مستوى العالم، بالإضافة إلى الفوضى العارمة التي اجتاحت المنطقة العربية واعتبرت بيئة خصبة لتنامي وتطور تلك التنظيمات، فقد كان مفترضاً أن تكون الثورات بداية عهد جديد في واقع البلدان العربية بعد سقوط أنظمة الفساد والاستبداد من خلال إيجاد علاقات عربية اكثر تقارباً وتنسيقاً في سياستها الخارجية وعلاقتها التجارية والاقتصادية. وتمثل تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش" بشكل يدعو إلى القلق والتشاؤم من هذه الظاهرة، إلى حد الربط بينها وبين نهاية الثورات خصوصاً بعدما بات هذا التنظيم في صدارة المشهد السياسي الأمني واحتلاله للموصل في العراق في مطلع شهر تموز (2014)، ويعد التنظيم

هو الأقدم بين كل التنظيمات المسلحة البارزة على الساحة الإقليمية على وجه العموم وعلى الساحتين العراقية والسورية على وجه الخصوص (العلان، 2015:27).

تمثلت أسباب ظهور تنظيم الدولة "داعش"نتيجة الغزو الأمريكي للعراق وطائفية المالكي والصراع السعودي الإيراني، أما سرعة تمدده فهو نتيجة لعدة أسباب منها، سياسة المالكي التي كانت سياسة أسيرة اعتبارات طائفية ما أوجد حاضنة لـ "داعش" لا سيما في منطقة الأنبار، وعند بعض القبائل السنية التي تعالى المالكي على مطالبهم الحياتية والمعيشية ويشار إلى أن داعش تحقق دخلاً من النفط الذي سيطرت عليه في شمال سوريا وفي مناطق عراقية، وهي مناطق تضم حوالي (2000) بئر بترولي وبلغ الدخل في عام حوالي (800) مليون دولار (عبدالحي، 2012).

وتظهر عملية اتجاهات المصالح والعداوات التي تحدد مسار العلاقات الدولية بالإضافة الله طبيعة التفاعلات الدولية التي لها أكبر أثر فيما يجري في منطقة الشرق الأوسط عموماً والعرب خصوصاً، فالعوامل المختلفة من ثقافة وحضارة وتنوع، وتطلعات الشعوب تؤدي ادواراً مختلفة، أما الجهة الجنوبية من الأردن وهي سيناء تضم أيضاً صورة حول التنظيمات الموجودة هناك، والجهة الغربية إسرائيل التي لا يؤمن جانبها في كل الظروف والأحوال ونزاعها مع الفلسطينيين وتهربها من استحقاقات العملية السلمية (العلان، 2015 :20).

في ظل الواقع المأزوم عند الحدود الأردنية المحاطة بالتنظيم من ثلاث جهات التي ستشكل عبئاً اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً جديداً على الأردن بفعل فاتورة الدفع الجديدة التي سيتحملها الأردن للدفاع عن حدوده التي لم يكن يحسب لها أي حساب. وسيترتب على ذلك كله تحولات استراتيجية عميقة المدى والتأثير على المنطقة بشكل عام، سواء فيما يتعلق باتساع نطاق

التنظيم إلى خارج حدود العراق وسوريا، أو بمشاركة قوى من الإقليم في العمليات العسكرية التي تنفذها القوات العراقية ضد داعش من خلال التنسيق الأمني أو عبر الدعم اللوجستي، في ظل اختلاف مواقف الدول وسياستها بدرجات متفاوتة تجاه هذا التنظيم ومخاطره ووسائل مواجهة تهديداته (دياب، 2014: 2014).

وفيما يلي يمكن بيان تأثير "تنظيم الدولة " الحدودي مع الأردن:

- إقامة شبكة علاقات جهادية للتنظيم: يتضح ذلك من خلال التنظيمات التي تؤيده وتقدم له يد العون والتي أعلنت هذا بصراحة مثل أحرار السنة في لبنان، ثم مجلس شورى أنصار الشريعة بالأردن الذي يقوم بالحشد والدعم المعنوي من أجل مناصرة التنظيم، وهذه العلاقات توفر له التمويل والمقاتلين (بكر، 2014 :65).
- التنافس الجهادي في المنطقة: وهذا يعني أن قيام دولة الخلافة الإسلامية يعني بطلان جميع التنظيمات والإمارات الأخرى بل حتى الدول وهذا سيشكل حالة من عدم الاستقرار خاصة الاستقرار الحدودي.
- تدعم هذه الجماعات وتخلقها لإقامة حالة توازن بما يكفل استقرار هذه الأنظمة التي تحاول التعم هذه الجماعات وتخلقها لإقامة حالة توازن بما يكفل استقرار هذه الأنظمة التي تحاول إيجاد رد فعل مساوٍ وقوي لمثل هذه الحركات الجهادية، حتى تعيق حالة تقدمها من خلال إيجاد الصراعات لها مع تنظيمات متشابهة خصوصاً أن صعود داعش بهذه الطريقة قد حول المنطقة إلى تسونامي جهادي ولا أحد يعرف حدود هذا النطور.

فرضت الأزمة السورية نفسها على الأردن بحكم الجوار وتدفق اللاجئين السوريين، وساهمت في زيادة الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني بالرغم من المساعدات الدولية، إلا أن الأردن يجد أنها لم تكن بالقدر المطلوب، وبالتالي كان الأردن ينادي بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الأزمة في سوريا، وبضرورة حل الأزمة السورية منذ البداية، لأنه كان يدرك بأن الحرب الأهلية قادمة لا محالة في ظل إصرار النظام السوري على استخدام الحل الأمني الذي قابلته المعارضة بالرد بالمثل، وتخوفه من تقسيم سوريا إلى دويلات مركبة طائفياً، إلا أن تقاطع المصالح للدول الفاعلة حال دون ذلك، ممّا نتج عنه امتداد الصراع إلى كافة أرجاء سوريا وعدم التوصل إلى حل شامل للأزمة السورية.

يتضح مما سبق أن الأزمة السورية أثرت بشكل خطير في حياة المواطن الأردني، لمحدودية موارد الدولة الأردنية وإمكاناتها، وهذا وضعها أمام تحد كبير للصمود في وجه الأحداث المتتالية والجارية في البيئة الإقليمية والدولية، مع الحفاظ على أمنها الوطني ودورها القومي مرتكزة بذلك على لُحمة شعبها وقيادتها. وتفرض تداعيات الأزمة السورية على الأردن إعادة تقدير سياساتها الداخلية والخارجية، وتعديل استراتيجياتها بما يضمن المحافظة على أمنها الوطني، واستقرار شعبها الذي هو رأسمالها. بالإضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير، التي تضمن وحدة وسلامة أراضيها، والموازنة بين دورها القومي ودورها الوطني.

وتشكل الأزمة السورية تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث تقدر تكلفة استضافة اللاجئين بأكثر من (2,5) مليار دولار سنوياً، وساهمت أعداد اللاجئين في ارتفاع نسبة السكان في الأردن بحوالي (10%)، فشكل ضغطاً على البنية التحتية، بالإضافة إلى نشر المزيد من القوات المسلحة الأردنية ونشرها على

الحدود الشمالية لضبطها. وشكّلت الأزمة السورية تحدياً حقيقباً للأمن الوطني الأردني بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث تقدر تكلفة استضافة اللاجئين بأكثر من (2.5) مليار دولار سنوياً، كما أن أعداد اللاجئين ساهمت في إرتفاع نسبة السكان في الأردن بحوالي مليار دولار سنوياً، كما أن أعداد اللاجئين ساهمت في إرتفاع نسبة السكان في الأردن بحوالي (10%) (دائرة الإحصاءات العامة،2015)، مما شكّل ضغطاً على البنية التحتية، بالإضافة إلى نشر المزيد من القوات المسلحة الأردنية على الحدود الشمالية لضبطها. وإن وجود تتظيمات مسلحة متعددة منها متطرفة ومنها تكفيرية منخرطة في الصراع الدائر في سوريا تشكل تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني، وقد يرتقي هذا التحدي إلى التهديد بأية لحظة مما يتطلب المزيد من المتابعة الدقيقة لما يجري داخل سوريا والاستعداد لمواجهة ذلك في اللحظة الحاسمة. ويعتبر البعد الأمني من أهم مقومات الأمن الوطني الأردني، فلا يمكن فصل الأمن عن التتمية لأن كلاهما مرتبط بالآخر فلا تتمية بدون أمن والعكس صحيح، أما إنعكاسات الأزمة السورية على الجانب الأمني فهي (مديرية شؤون اللاجئين السوريين، 2016م):

- 1. إرتفاع عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها من الممنوعات إلى الأردن بسبب العمليات الإرهابية وعدم سيطرة النظام السوري على الحدود،حيث يتم يومياً ضبط كميات من السلاح وأجهزة إتصال لا يستهان بها.
- 2. وجود تنظيمات إرهابية متشددة متسللة تدخل إلى الأردن بصفة لاجئين وتتشر أفكارها ووجود مؤيدين لها، وكذلك إمكانية زرع خلايا نائمة في الداخل الأردني بإستخدام اللاجئين والتنظيمات يؤثر سلباً على منظومة الأمن الأردني.
- 3. الجماعات السلفية والجهادية في الأردن التي تغادر إلى سوريا بهدف الجهاد سيعودون إلى الأردن بعد أن أنغمسوا في أيدولوجيات الجماعات المتشددة كجبهة النصرة وغيرها وعادوا

- بفكر متشدد وبخبرات قتالية عالية.
- 4. إرتفاع معدلات الخروق الأمنية والتخوف من إزدياد نسبة الجريمة لا سيما وأن الأعداد الكبيرة من اللاجئين تتطلب جهوداً أمنية في المخيمات وخارجها.
- 5. التحديات الأمنية التي يفرضها وجود حزب الله والتنظيمات الإيرانية في داخل سورية، وانتشار العديد من الجماعات الاسلامية والجهادية خاصة في جنوب سوريا.
- 6. أن الأزمة السورية ستؤدي إلى إختلال كبير في ميزان القوى الإقليمي لصالح إسرائيل وهو ما سبترك أثره الكبير على أمن المنطقة.
- 7. التأثير المباشر وغير المباشر للعمليات العسكرية بين قوات النظام والمعارضة، خصوصاً تلك القريبة من الحدود الأردنية، حيث تتعرض الأراضي والقرى الأردنية لسقوط القذائف وإطلاق النار المتبادل بين أطراف النزاع مما يؤدي لخسائر مادية وبشرية.
- 8. أدى تدفق اللاجئين وإنتشارهم وظروفهم إلى رفع درجات التأهب والإنذار لدى الأجهزة العسكرية والأمنية وحالة الإستعداد التي لها تأثير على برامج الوحدات والمرتبات إضافة إلى الكلفة العالية، حيث يبلغ معدل الجهد المبذول من قبل قوات حرس الحدود وحدهم 250 آلية و 856 فرد وضابط يومياً لحراسة الحدود ونقل اللاجئين.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى تحقيق بيان واقع مشكلة اللاجئين السوريين في الأردن منذ 2011 وحتى عام 2015، وبيان وتحليل تداعيات مشكلة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، حيث تبين من خلال الدراسة أن الأزمة السورية قد فرضت نفسها على الأردن بحكم الجوار الجغرافي وتدفق اللاجئين السوريين، وساهمت في زيادة الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني مع ضعف المساعدات الدولية.التي يجد الأردن أنها لم تكن بالقدر المطلوب؟ وبالتالي كان الأردن دوماً ينادي بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الأزمة في سوريا. وكان الأردن، على الدوام، ينادي بضرورة حل الأزمة السورية سلمياً منذ البداية، لأنه كان يدرك بأن الحرب الأهلية قادمة لا محالة في ظل إصرار النظام السوري على استخدام الحل الأمنى الذي قابلته المعارضة بالرد بالمثل، وتخوفه من تقسيم سوريا إلى دويلات مركبة طائفياً. إلا أن تقاطع المصالح للدول الفاعلة حال دون ذلك، ممّا نتج عنه امتداد الصراع إلى أرجاء سوريا كافة وعدم التوصل إلى حل شامل التي شكلت تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية كافة، حيث تقدر تكلفة استضافة اللاجئين بأكثر من (2,5) مليار دولار سنوياً. كما أن أعداد اللاجئين ساهمت في ارتفاع نسبة السكان في الأردن بحوالي (10%)؛ مما شكّل ضغطاً على البنية التحتية، بالإضافة إلى نشر المزيد من القوات المسلحة الأردنية ونشرها على الحدود الشمالية لضبطها.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي:

- ألقت أزمة اللاجئين السوريين بظلالها على الأردن وبأعداد لاجئين هائلة تفوق كل امكانياته، وضعت إذ أثرت سلباً على جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ووضعت الحكومة على المحك في التعامل معها خارجياً وداخلياً. كذلك عكست أزمة اللاجئين السوريين آثاراً إيجابية للسياسة الأردنية وعلى المستويات كافة؛ فعلى المستوى العالمي أظهر الأردن احترام المواثيق الدولية والإنسانية، وعلى المستوى الإقليمي بقيت صورة الأردن مشرقة بهذا المجال من حيث مواقفه القومية العربية.
- أظهرت الأزمة السورية ناحية ايجابية في تفاعل مكونات الشعب الأردني؛ الحكومة والاحزاب والنقابات بالاهتمام بالقضايا التي تؤثر على الأمن الوطني الأردني، وتفاعل كل هذه الأطياف مع الشعب الأردني المتأثر الأول لبحث تداعيات الأزمة.
- أبرزت الأزمة مدى المهنية والاحترافية التي تتمتع بها القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية في التعامل مع اللاجئين، والدور الإنساني الذي تقدمه كما هو عهدها دائماً.
- ألقت أزمة اللاجئين السوريين بثقلها على الأردن من حيث أن الأعباء التي يتحملها كبيرة جداً تفوق امكانات الدولة، وأن تأثيرها على الأمن الوطني الأردني كبير من كافة المجالات وقد يكلفنا أكثر إذا لم تتخذ اجراءات وخطط مبنية على استراتيجية واضحة تراعي تأمين احتياجاتهم وتحافظ على الامن الوطني، لقد قامت الحكومة الأردنية بإجراءات كثيرة أظهرت نجاحات في جزء منها كما وأظهرت قصور وضعف في بعض إجراءات إدارة الأزمة، وقد بذلت جهوداً كبيرة إلا أنها لم تحقق الأهداف والغايات التي بذلت من أجلها مما أفقدها السيطرة

- على أكبر تجمع للاجئين السوريين وانتشار الكثير من السلوكيات السيئة فيه والتي اذا لم يتم السيطرة عليها ستتقل إلى المحافظات الأردنية مهددة الأمن الأردني بأبعاد خطيرة جداً.
- ركزالخطابالسياسيوا لإعلاميللأردنعلىا عتبارقضايا الهجرة واللجوء أولويا تتنموية كونها تؤثر فيالمكونالديمغ رافيفيالمملكة ويعز زتبعاتمتباينة علىمختلفا لأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
- اصبح الطلب على استهلاك الطاقة كبير جدا نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة، مما يحمل الميزانية الأردنية تكاليف باهضه وقد خلقت ازمة اقتصادية للأردن وزادت المديونية الأردنية الى درجة عالية جداً .
- ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في صفوف الشباب والعمال ذوي المهارات المتدنية، واشتداد المنافسة، وازدياد الضغط على الاجور، وتدهور ظروف العمل، وزيادة العمل غير المنظم.

التوصيات:

بناءاً على النتائج السابقة توصى الدراسة:

- تداعيات الأزمة السورية، تفرض على الأردن إعادة تقدير سياساتها الداخلية والخارجية، وتعديل استراتيجياتها بما يضمن المحافظة على أمنها الوطني، واستقرار شعبها. بالإضافة الى اتخاذ الاجراءات والتدابير كافة ، التي من شأنها ضمان وحدة وسلامة أراضيها، والموازنة بين دورها القومي ودورها الوطني.
- ضبط العمالة السورية في سوق العمل الأردني الذي يزيد من نسبة البطالة وتنظيم عمل بعض الخبرات التي ممكن الاستفادة منها في سوق العمل الاردني لدعم الاقتصاد الوطني.
- ضرورة وجود قانون أو تعليمات ثابته تنظم اقامة اللاجئين على أرض المملكة وتنظم امور حياتهم اليومية وتراعى مخاطر دمجهم وانخراطهم في المجتمع الاردني .

- ضرورة تنشيط السياسة الخارجية للأردن للضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته
 اتجاه هذه القضية الانسانية والدولية وتقديم المساعدات الكافية لمساعدة الأردن .
- ضبط عمليات الدخول والتعامل مع اللاجئين من قبل الجمعيات الخيرية والمنظمات الغير الرسمية على أن تكون عن طريق الحكومة الأردنية، وتفعيل دور الهلال الأحمر الاردني.
- أثرت ازمة تدفق اللاجئين السوريين على قطاع المياه، حيث اصبح توفير مصادر مائية وخدمات الصرف الصحي من التحديات التي تتطلب اعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي، كما ان انشاء المخيمات ضمن مناطق الاحواض المائية يشكل خطراً على المياه الجوفية، الامر الذي يتطلب اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لمنع تلوث هذه المصادر، بالإضافة الى اهمية توسعة ورفع القدرة الاستيعابية لشبكات المياه والصرف الصحي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

https://www.almaany.com/ar/dict/ عن الرابط: https://www.almaany.com/ar/dict/ - معجم المعاني الجامع، نقلا عن الرابط: المراجع العربية:

الكتب:

- أبو غزاله وشركاه للاستشارات (2016). الأثر غير المباشر للأزمة السورية على الاقتصاد. عمان: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- أحمد، هاني (2016). أهمية سوريا في الموازيين الدولية والإقليمية. دمشق: مركز جروان للدراسات.
- باروت، محمد جمال (2014). العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والاصلاح. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- خصاونة، مالك (2017). الاقتصاد الأردني: اختلالاتوتحديات. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- الدعجه، هايل ودعان (1996). مجلس النواب الاردني بين الشعار والتطبيق: تجربة المجلس الحادي عشر 1989-1993، عمان: المطابع العسكرية.
- الزغول، آمال محمد و العضايلة، لبنى مخلد (2017) المشكلات التي تواجه الاجئين السوريين في مخيم الزعتري دراسة ميدانية، الأردن: جامعة البلقاء التطبيقية.
- سالم، بول (2012). لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر. بيروت: مركز دراسات لمؤسسة كارنيغي.

- السعدين، ضيف الله سعد عواد (2007). الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين واثره على الاصلاح والتحديث في الاردن، عمان: المؤلف.
- طريف، جليل فريد (1994)، قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، عمان، البنك المركزي الاردني.
- عبدالحي، وليد (2012). محددات السياسيتين الروسية والصينية تجاه الازمة السورية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- عثامنة، عبدالباسط، المومني، فواز، الردايدة، يسرى (2016).اتجاهات الأردنيين نحو تبعات اللجوء السوري. اربد: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية جامعة اليرموك.
- عثمان، ناريمان (2014)، معاناة السوريين في الأردن، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- مبروك، غضبان (1994). التنظيم الدولي والمنظمات الدولية "دراسة تاريخية لتطوير التنظيم الدولي ومنظماته. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محافظة، علي (1989). تاريخ الاردن المعاصر: عهدة الإمارة1921-1946، عمان: مركز الكتب الاردني.
 - المشاقبة، أمين (2012). النظام السياسي الأردني، عمان: مطابع الدستور.
- المقداد، محمد احمد (2001).الدور السياسي في الاقتصاد الاردني. اربد: دار الكتاب للنشر والتوزيع.
- المناصير ، هيثم خليل ، وجمال احمد ابراهيم (2003). فكر الملك عبد الله الثاني بن المعظم ومسيرة الاردن اولا. عمان: مؤسسة الاجندة الوطنية.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- البزايغة، خليل مصطفى (2012). تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن (2003- البزايغة، خليل مصطفى (2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- العلان، إلهام عبد الرحيم (2015).أثر التحديات الإقليمية على الواقع الجيوسياسي الأردني 200-2015، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- حريتي، فضيلة جنوحات (2006). اشكالية الديون الخارجية وآثارهاعلى التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

البحوث المنشورة:

- سميران، محمد علي؛ وسميران، مفلح علي (2014). اللجوء السوري وأثره على الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون في جامعة آلالب يتحول (الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات)، جامعة آل البيت، الأردن.
- الوزني، خالد (2012). الاثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأردن.

الدوريات والمجلات:

- بكر، على: (2014). العنف في العراق وصعود النمط الداعشي. مجلة السياسة الدولية، المجلد (49)، العدد (198).

- حوراني، هاني، (1987) أزمة الاردن الاقتصادية، جذورها وسبل الخروج منها، مجلة الاردن الجديد، العدد 10، عمان.
- دياب، احمد (2014). المواقف العربية والاقليمية من ازمة العراق بعد صعود داعش. مجلة شؤون عربية، عدد (159).
- رضوان، خليل (2012). الأردن ينتهج سياسة "مسك العصا من المنتصف" بانتظار سيناريوهات حل الأزمة السورية، المستقبل، الاثنين 5 آذار، العدد 4275.
- قنديل، أحمد (2012). مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية . القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 190، أكتوبر.

التقارير السنوية:

- البنك المركزي الأردني (1017) التقارير السنوية، أعداد مختلفة، الدين الداخلي والخارجي، (2014–2015).
- الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان: (2013)، "التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في الأردن"، عمان.

الصحف اليومية:

- صحيفة الغد (2017). صندوق النقد" يؤكد أن الإصلاحات بدأت تظهر على الاقتصاد الأردني، إجمالي الدين العام يبلغ 25 مليار دينار"، (18 من إبريل/نيسان 2016)
- مارديني، بهية (2017). معارك عنيفة بين "جيش الاسلام" و"هيئة تحرير الشام" في غوطة دمشق". النهار. 28 نيسان.

- المومني، طارق (2015)، استبانة 2015/5/12 : 56% من المشاركين في الأردن يتوقعون زيادة راتب في 2015، جريدة الرأي، عمان.

المواقع الإلكترونية:

- أبو رمان، محمد (2012). أزمة القرار الأردني بوجه تطورات "المُعضلة السوريّة" المتفاقمة، واشنطن-swissinfo.ch.
- الاصلاح نيوز (2014). جرائم السوريين في الاردن، موقع الإصلاح نيوز، online، متاح على الرابط: http://islahnews.net/.
- البنك المركزي الأردني (2017). التقارير السنوية، أعداد مختلفة، (2000–2015)،
 http://statisticaldb.cbj.gov.jo
- التوبة، غازي (2012). الثورة السورية: الأسباب والتطورات، (دراسة قدمت إلى مؤتمر http://www.asharqalarabi.org.:
- جراءة نيوز (2013)، "مشفى المفرق يصرخ الازدحام ويتغيث بالصحة العالمية!"، موقع
 جراء نيوز، onlineمتاح على الرابط: http://vertexlinux.com/.
- جريدة الدستور (2011)، الاربعاء 14 ديسمبر كنتون الاول. نقلا عن الرابط: http://www.addustour.com/
- جريدة الدستور (2013)، "تدفق اللاجئين السوريين فاقم الأزمة المائية في الأردن"، موقع جريدة الدستور، online، متاح على الرابط: http://www.addustour.com/
- جريدة العرب اليوم، (2015)، المديونية ترتفع 9.1 مليار دينار خلال 4سنوات، نقلا عن http://alarabalyawm.net

- جفرا نيوز: (2012)، "معاملة أردنية للفلسطينيين على الحدود السورية تتسم بالتمييز"، موقع جفرا نيوز، online، متاح على الرابط http://www.jfranews.com.jo/.
- الحرة نيوز: (2016)، "21% من اللاجئين السوريين المسجلين بالأردن في (المخيمات)"، موقع الحرة، online، متاح على الرابطonline.
 - دائرةا لاحصاءاتالعامة (2015). نقلا عن الرابط: http://dosweb.dos.gov.jo
- الدباس،ماجد: (2016)، "الأردن يعلن رسميا غلق حدوده ووقف استقبال اللاجئين اللاجئين online، موقع عمون، متاح على الرابط:.www.ammonnews.net.
- الزيات، محمد مجاهد (2016). دور أمريكا ودول إقليمية في رعاية التنظيمات الإرهابية من القاعدة إلى داعش. http://araa.sa/index.php?
- الزيود، حسين (2014).المفوضية" تعيد تسجيل اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري، جريدة الغد، online، متاح على الرابط: http://www.alghad.com/.
- ساتلوف، روبرت؛ وشينكر ديفيد، (2013)، عدم الاستقرار السياسي في الأردن، معهد واشنطن، نقلا عن الموقع: http://www.washingtoninstitute.org/.
- السرحان، غازي القظام (2012)، افتتاح أول مخيم رسمي للاجئين السوريين في الزعتري، موقع القدس، online، متاح على الرابط http://www.addustour.com/.
- شقير ، شفيق (2014). موقفا لأردنمنا لأزمة السورية غموضبناء امتناقض، مركز الجزيرة للجزيرة الموقع: http://studies.aljazeera.net/.
- صحيفة الغد (2015). أزمة اللجوء السوري 1.5 مليون لاجئ يثقلون كاهل الأردن القتصاديًّا واجتماعيًّا. نقلا عن الرابط: www.algad.com

- علاء،آية (2016). بعدقصفحلب.. هذهالأطرافتمزقسوريا. نقلا عن الرابط: http://www.dotmsr.com/details
- العمري، عمر؛ وصوالحة، إسلام (2016). بالأرقام كيف تحمل الأردن أعباء اللجوء السورين نيابة عن العالم؟ (إنفوغرافيك)، موقع صحح خبرك، online، متاح على الرابط: . /http://www.sahehkhabarak.com
- فريحات، معاذ (2016). ازمة اللاجئين السوريين في الأردن: مخاطر وفرص، حوكمة، نقلا عن الموقع: http://governance.arij.net/.
- الفينيق: (2013)، "تقرير حول أثر العمالة السورية على سوق العمل الأردني"، موقع الفينيق للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية، online، متاح على الرابط: /http://www.phenixcenter.net
- مبيضين، مهند: (2016)، "التربية وتحديات العام الجديد"، الموقع جريدة الدستور، online. /http://www.addustour.com
 - مديرية شؤون اللاجئين السوريين (2016). نقلا عن الرابط: /moi.gov.jo/Pages
- المستقبل العربي (2016)،" 87ر5 مليار دولار خسائر الاردن غير المباشرة للأزمة http://www.almustaqbal متاح على الرابط:-a.com/.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2013). نقلا عن الرابط: http://www.unhcr.org/ar
- مقدادي، عمر (2016). التنمية الزراعية في الأردن أولوية وطنية. نقلا عن الرابط: www.ammonnews.net/article

- مؤتمر للإخوان المسلمين في بروكسل (2011). نقلا عن الرابط: -http://www.al مؤتمر للإخوان المسلمين في بروكسل (2011). هذا المسلمين في المسلم
- موقع السوسنة (2013). الاردن افقر دول العالم في مجال المياه، موقع السوسنة، online: //www.assawsana.com/.
- موقع الغد (2014). استطلاع: قلق في الأردن من ارتفاع كلف المعيشة مستقبلا"، http://www.alghad.com/articles/827154.
- موقع الوقائع الإخبارية: (2016)، "وزارة العمل تمنح العمال السوريين 3 أشهر لتصحيح أوضاعهم"، موقع الوقائع، متاح على الرابط: http://www.alwakaai.com.
- موقع خبرني: (2013)، "7 إصابات بالإيدز بين اللاجئين السوريين"، موقع خبرني، online: //wwwq.khaberni.com/.
 - وزارة التربية والتعليم (2017). نقلا عن الرابط: http://www.moe.gov.jo
 - وزارة الداخلية (2017). نقلا عن الرابط: http://moi.gov.jo/
 - وزارة الصحة (2017). نقلا عن الرابط: http://www.moh.gov.jo/
 - وزارة الطاقة والثروة المعدنية (2017). نقلا عن الرابط: http://www.memr.gov.
 - وزارة العمل (2016). نقلا عن الرابط: http://www.mol.gov.jo/
 - وزارة المالية (2017). نقلا عن الرابط: http://www.mof.gov.jo
 - وزارة المياه والري (2017). نقلا عن الرابط: http://www.mwi.gov.jo
 - وكالة الأناضول (2016). نقلا عن الرابط: http://aa.com.tr/ar

المراجع الأجنبية:

- Al-Dwairi, faez (2002). Regional security in the Middle East and the Jordanian role in it. Combined Arms Research Library Digital Library
- UNHCR, UNICEF(2014). World Food Program, Joint
 Assessment Review of the Syrian Refugee Response in Jordan.
 Geneva: UNHCR, https://data.unhcr.org
- Francis, Alexandra (2015). The refugee crisis in Jordan. Beirut
 Carnegie Middle East Center